

الفهرس

2	المقدمة
2	أسلوب إعداد التقرير
2	النظام السياسي
4	المجلس الأعلى للإتحاد
4	رئيس الإتحاد ونائبه
4	مجلس الوزراء
4	المجلس الوطني الاتحادي
5	القضاء الاتحادي
5	ضمانات تعزيز وحماية حقوق الإنسان
5	الضمانات الدستورية
7	الضمانات القانونية
10	ضمانات الاتفاقيات الدولية
11	التعاون الدولي مع المنظمات الدولية والإقليمية
12	الجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
14	جهود الإمارات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان
14	المرأة
14	الشرطة وحقوق الانسان
16	الإعلام
17	العمالة الوافدة
19	مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
19	الإنجازات وأفضل الممارسات
20	التعليم
21	الرعاية الصحية
21	الرعاية الاجتماعية
22	الإسكان
23	مشاريع تنمية المناطق النائية:
23	صندوق الزواج
23	نشر ثقافة حقوق الإنسان
23	الإسكان
26	الخاتمة
27	قائمة المرفقات

المقدمة

تم إعداد هذا التقرير وفقاً للفقرة (5/هـ) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (60/251) المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ويطبقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التزاماً من دولة الإمارات باحترام وإعمالاً لكافة المبادئ والمواثيق والعهود ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتي من شأنها العمل على صيانة كرامة الإنسان وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد، وتوفير حياة أفضل واستقرار أقوى ومكانة دولية أرفع، حيث تم العمل على وضع هذا التقرير بمشاركة الهيئات الوطنية والجمعيات الأهلية للتعريف بجهود الإمارات في ميدان حقوق الإنسان ومدى التزامها بالقوانين الوطنية والاتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها، ولبيان حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع استناداً على آلية الاستعراض الدوري الشامل.

أسلوب إعداد التقرير:

شاركت الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية في إعداد هذا التقرير حيث عملت اللجنة على تجميع المعلومات والبيانات الواردة من جميع الجهات المختصة ودراستها وصياغتها في التقرير.

خطة إعداد التقرير:

استناداً على آلية الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لمعايير وأسس الاستعراض وأهدافه ومبادئه التي حددها مجلس حقوق الإنسان، وضعت الدولة خطة عمل لإعداد تقرير يعكس في المقام الأول الالتزام والعمل وفقاً لتعهداتها الدولية وتطبيقها على أرض الواقع لأفضل الممارسات للارتقاء بحقوق الإنسان إلى أفق أوسع والعمل بكل الحرية والمسؤولية بالتعاون والشفافية الموسعة مع جميع فئات المجتمع وأصحاب المصلحة من ذوي الصلة.

وتشتمل خطة العمل على الآتي:

- تشكيل لجنة برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضوية كل من: وزارة الخارجية، وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وزارة العدل، وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، المجلس الوطني الاتحادي، الاتحاد النسائي، جمعية الصحفيين وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان.
- عرض آلية الاستعراض الدوري الشامل على أصحاب المصلحة ذوي الصلة من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الإعلامية العاملة في مجال حقوق الإنسان، لإشراكهم في إعداد التقرير الوطني من خلال التشاور واخذ مرئياتهم وذلك بمخاطبة هذه الجهات لتزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الدولة كل حسب اختصاصه.

- قامت اللجنة بدراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وتدوينها في التقرير حسب المعايير الموضوعية لذلك.
- قامت اللجنة بمراجعة تقارير دولة الإمارات ذات الصلة بحقوق الإنسان التي سبق وأن قدمت إلى لجان الأمم المتحدة الخاصة بالاتفاقيات المنضمة إليها الدولة، ومراجعة التوصيات الصادرة من اللجان المعنية بتطبيق الاتفاقيات الدولية.
- قامت اللجنة بأنشطة عملية من خلال زيارات ميدانية والاتصال بالجهات الأهلية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان.
- تم اختيار بعض أعضاء اللجنة لحضور جانب من جلسات مناقشات مجلس حقوق الإنسان لتقارير الدول للوقوف على الإجراءات المتبعة في الحوار التفاعلي في المجلس.
- تنظيم ورش عمل للجهات ذات المصلحة بغرض إتاحة الفرص للجميع لطرح مرئياتهم وملاحظاتهم على المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.
- تخصيص موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت (www.mfnca.gov.ae) يتضمن معلومات عن الاستعراض الدوري الشامل، وما يتعلق به في أعداد التقرير الوطني بغرض إتاحة الفرصة للجميع لإبداء أي ملاحظات أو مرئيات تتعلق بحقوق الإنسان في الدولة، وذلك على العنوان التالي (uae_upr@mfnca.gov.ae).
- قامت اللجنة بإعداد كتيب يتضمن إجراءات مجلس حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية ومتطلبات إعداد التقرير باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعه على جميع الجهات المختصة ووضعه على الموقع الإلكتروني. (مرفق رقم 7)
- وضع آلية لمتابعة التوصيات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان وتنفيذها.

1- النظام السياسي

تأسست الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كدولة اتحادية تتكون من اتحاد سبع إمارات وهي ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة. تقع الدولة في قارة آسيا في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ومن الشرق خليج عمان.

حدد دستور الإمارات العربية المتحدة أهداف ومقومات الاتحاد، حيث بين أن الاتحاد يمارس السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء، وتمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الإتحاد بمقتضى الدستور، ويعتبر شعب الإتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والإسلام هو الدين الرسمي للإتحاد، ولغة الإتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

نص الدستور على تقسيم الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية حيث حصرت المادة (120) من الدستور اختصاصات السلطات الاتحادية في التشريع والتنفيذ، وحددت المادة (121) من الدستور الاختصاصات التي تفرد بها السلطات الاتحادية ناحية التشريع، أما ماعدا هذه الاختصاصات فتتولاها الإمارات الأعضاء.

بموجب الدستور تتكون السلطات الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة من:

1-1 المجلس الأعلى للإتحاد:

هو السلطة العليا في الدولة، ويشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للإتحاد، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداورات المجلس. ويقوم المجلس الأعلى للإتحاد برسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للإتحاد والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الإتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

2-1 رئيس الإتحاد ونائبه:

ينتخب المجلس الأعلى للإتحاد، من بين أعضائه، رئيساً للإتحاد ونائباً للرئيس، ويمارس رئيس الإتحاد بموجب الدستور عدداً من الاختصاصات أهمها: رئاسة المجلس الأعلى للإتحاد وإدارة مناقشاته، توقيع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصادق عليها المجلس الأعلى ويصدرها، تعيين رئيس مجلس وزراء الإتحاد ونائب رئيس مجلس وزراء الإتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس وزراء الإتحاد ويمارس نائب رئيس الإتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

3-1 مجلس الوزراء:

يتكون مجلس وزراء الإتحاد من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للإتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الإتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الإتحاد بموجب الدستور والقوانين الاتحادية، حيث يمارس بوجه خاص عدداً من الاختصاصات ومن أهمها، متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج، اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي، إعداد مشروع الميزانية الاتحادية والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة لها الدولة.

1-4 المجلس الوطني الاتحادي:

يتشكل من 40 عضواً من الإمارات الأعضاء موزعة كما يلي: أبوظبي 8 مقاعد دبي 8 مقاعد الشارقة 6 مقاعد رأس الخيمة 6 مقاعد عجمان 4 مقاعد أم القيوين 4 مقاعد الفجيرة 4 مقاعد. وتعرض مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الإتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها، كما تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الوطني بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقعها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة، مشفوعة بما يناسب من بيان. وللمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإتحاد وأن يعبر عن توصياته.

1-5 القضاء الاتحادي:

نصت المادة 94 من الدستور أن العدل أساس الملك وأكدت استقلال السلطة القضائية فلا سلطان على القضاة إلا للقانون وضمايرهم في تأدية وظائفهم.

يتكون النظام القضائي الاتحادي من محاكم اتحادية ابتدائية ومحاكم اتحادية استئنافية تتنوع اختصاصاتها في القضايا المدنية والتجارية، القضايا الجنائية، القضايا الإدارية، القضايا الشرعية. بالإضافة إلى محكمة اتحادية عليا تتشكل من رئيس وعدد من القضاة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، وتختص بعدد من الاختصاصات التي أسندها إليها الدستور في المادة 99 منها بحث دستورية القوانين الاتحادية وتفسير أحكام الدستور والنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الإتحاد.

بالإضافة إلى القضاء الاتحادي يوجد في الإمارات العربية المتحدة قضاء محلي، حيث نصت المادة 104 من الدستور على أنه: "تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الاتحادي بمقتضى أحكام الدستور" ويطبق القضاء المحلي أحكام الدستور والقوانين الاتحادية والقوانين المحلية التي لا تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية، والقضاء المحلي على 3 درجات، ابتدائي واستئناف وتمييز وذلك دون الإخلال باختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بموجب الدستور. كما نص الدستور على أن يكون للإتحاد نائب عام يرأس النيابة العامة الاتحادية التي تتولى الادعاء في الجرائم المرتكبة بموجب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الاتحاديين.

كما تم تشكيل مجلس التنسيق القضائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 77 / 3 لسنة 2007 برئاسة معالي وزير العدل وعضوية رؤساء ومدراء الأجهزة القضائية الاتحادية والمحلية بالإضافة إلى مدراء المعاهد القضائية في الدولة، ويختص المجلس بتنفيذ التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين القضائين الاتحادي والمحلي ودراسة المشكلات والتحديات المشتركة في القضائين واقتراح الحلول المناسبة لها والعمل على توحيد المبادئ القانونية والأحكام التي تصدر في القضايا المماثلة المنظورة أمام القضائين.

2 - ضمانات تعزيز وحماية حقوق الإنسان

1-2 الضمانات الدستورية :

اتساقا مع العديد من المعايير التي اقرها المجتمع الدولي في مجال حقوق الانسان أفرد الدستور الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة واورد العديد من النصوص (المواد من 25 الى 44) التي تكفل حماية هذه الحريات والحقوق، فضلا عن ذلك فقد تضمن الباب الثاني من الدستور «الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية للاتحاد» كما اشتمل على العديد من مبادئ حقوق الانسان ، وهي كما يلي:

■ **مبدأ المساواة** : حرص الدستور على تأكيد مبدأ المساواة حين نص في المادة (14) : «المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم». ثم اكد في المادة (25) على أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي».

■ **الحرية الشخصية** : أكد الدستور في المادة (26) : «على أن الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين. ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة». وتأكيدا لحق الانسان في الامن فقد أكدت المادة (27) على أن «يحدد القانون الجرائم والعقوبات ولا عقوبة على ماتم من فعل او ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها» ثم يؤكد الدستور ضمانات هذا الحق وضوابطه موضعا في المادة (28) أن «العقوبة شخصية والمتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية وعادلة وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه اثناء المحاكمة، ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم، وإيذاء المتهم جسمانيا او معنويا محظور».

■ **حرية الرأي وكفالة وسائل التعبير عنه** : أكد الدستور في المادة (30) : «على أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، ووسائل وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون»

■ **حرية التنقل والاقامة** : حيث تنص المادة (29) : «أن حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون» .

■ **الحرية الدينية** : أكد الدستور على حرية ممارسة الشعائر الدينية حيث نصت المادة (32) «حرية القيام بشعائر الدين طبقا للعادات المرعية مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو يناهز الآداب العامة» وقد سمحت الدولة بقيام اماكن عبادة للطوائف والديانات السماوية وقدمت أراضي مجانا لبناء دور العبادة.

■ **حق الخصوصية** : يشتمل هذا الحق على حرمة المسكن وسرية المراسلات، حيث أكد الدستور على حرمة المسكن في المادة (36) على أن «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها بغير إذن اهلها الا وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه» كما أكد في المادة (31) أن «حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولة وفقا للقانون» .

■ **حق الأسرة** : أكد الدستور على أن الأسرة هي الدعامة الأولى للمجتمع حيث أكد في المادة (15) : «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف» .

■ **الحق في الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي:** حيث نصت المادة (16): "يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور".

■ **الحق في التعليم:** أكد الدستور على أن "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحل داخل الاتحاد. ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية" المادة (17)، والقى المشرع على عاتق الدولة الاتحادية عبء النهوض بهذا الالتزام.

■ **الحق في الرعاية الصحية:** ضمانا لمجتمع سليم ومعافى قرر الدستور في المادة (19) على أن "يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، ويشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة".

■ **الحق في العمل:** تنص المادة (20) من الدستور على أن "يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له، ويهيئ الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة"، كما تنص المادة (34) منه على "أن كل مواطن حر في اختيار عمله أو مهنته أو حرفته في حدود القانون، وبمراعاة التشريعات المنظمة لبعض هذه المهن والحرف، ولا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون، وبشرط التعويض عنه، ولا يجوز استبعاد أي إنسان"، ويضمن الدستور الحق في تولي الوظائف العامة حيث نصت المادة (35): "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقا لأحكام القانون، والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها".

■ **حق الاجتماع وتكوين الجمعيات:** تنص المادة (33) على أن "حق الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون".

■ **حق الملكية:** كفل الدستور حق الملكية بما يحقق مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع معا فنص في المادة (21): "الملكية الخاصة مصونة وبين القانون القيود التي ترد عليها ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقا لأحكام القانون وفي مقابل تعويض عادل". وتأكيدا لحق الملكية حظر المشرع المصادرة العامة للأموال فنصت المادة (39) على أن "المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون"

■ **حق الشكوى ومخاطبة السلطات العامة** : أكد المشرع على ضمان حماية الحقوق والحريات بالنص في المادة (41): ” لكل إنسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من امتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب “.

ويستمر تقليد المجالس المفتوحة لدى حكام الإمارات وكبار المسؤولين حيث تعتبر دواوين الحكام ومجالس كبار المسؤولين ملتقى للمواطنين وغيرهم، وذلك للمناقشة والتحدث في الأمور العامة، ويقوم الحكام في الكثير من الأحيان وبشبه أمر منظم بزيارة المواطنين في مناطقهم بل وفي مساكنهم للإطلاع على أحوالهم وهذا الأمر قائم وفعال في الدولة وهي القناة التقليدية الفاعلة والموازية للقنوات الحديثة في التمثيل والمشاركة.

2-2 الضمانات القانونية

تنفيذا للمبادئ العامة التي جاء بها الدستور وضعت الدولة العديد من القوانين التي تضمن الحقوق والحريات ومن ذلك:

■ قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 المعدل بالقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2005 م :

احتوى هذا القانون على العديد من المبادئ الأساسية التي تعمل على حفظ وصيانة حقوق الإنسان، ومن بين هذه المبادئ، بأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ومبدأ شخصية العقوبة وتجريم الأفعال المتعلقة باستغلال الوظائف وإساءة استعمال السلطة، وعدم القبض على الأشخاص أو ضربهم أو تفتيشهم في غير الأحوال التي حددها القانون، وحظر استخدام القوة أو التهديد الذي يقع على أي شخص لحمله على الاعتراف بجريمة، وحظر سب الأديان السماوية وجميع الأفعال التي تمس حياة الإنسان وسلامته بدنه أو كرامته.

■ قانون الإجراءات الجزائية رقم (35) لسنة 1992 المعدل بالقانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2005 م :

نص هذا القانون على الإجراءات التي يتوجب على المحاكم إتباعها عند النظر في الدعاوى الجنائية بما يضمن للمتهم تحقيق محاكمة عادلة، بحيث يكفل له حق الدفاع عن نفسه أو عن طريق توكيل محام سواء كان ذلك أثناء سير التحقيق أو التحريات أو أثناء المحاكمة، كما نص القانون على الإجراءات التي تمكن المتهم من الطعن على الأحكام الصادرة بحقه لدى القضاء بدرجاته المختلفة.

■ القانون الاتحادي رقم رقم (43) لسنة 1992 في شأن تنظيم المنشآت الإصلاحية العقابية :

نظم المشرع الاتحادي المنشآت العقابية بما شمله من تنظيم للتفريد العقابي وإيداع المسجونين وتحديد فئاتهم وكفل لهم الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والتثقيف والتأديب كما نظم الإفراج عن المسجونين وتأهيلهم، وأهم ما ورد في هذا القانون من أحكام تتضمن حقوق للسجناء وحمايتهم منها، تقرير الحق لعضو النيابة العامة المختصة في دخول المنشآت الإصلاحية والعقابية في أي وقت وذلك للتأكد من سلامة تنفيذ القوانين واللوائح، ولكل مسجون الحق في مقابلة عضو النيابة أثناء تواجده بالمنشأة والتقدم اليه بالشكوى. فضلا عن تقرير الحق لكل مسجون في التقدم بالشكوى الى وزير الداخلية او النائب العام أو مدير الإدارة المختصة او ضابط المنشأة. كما قرر القانون للدبلوماسيين وجمعيات النفع العام المهتمة بحقوق الإنسان الحق في زيارة السجون والإطلاع على أحوال المسجونين بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة المختصة.

■ القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل :

احتوى قانون العمل على العديد من المبادئ التي يراعي فيها حقوق العمال مثل المساواة في الاستخدام والمهنة وحماية الأجور وساعات العمل والأجازات وسلامة العمال ورعايتهم الصحية والاجتماعية والتعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة وتسوية منازعات العمل الفردية والجماعية، ولا يفرق قانون العمل بين الأشخاص في حق العمل أو الاستمرار فيه لأي سبب يتعلق بالعرق أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي أو العقيدة فالجميع متساوون أمام القانون ما عدا متطلبات الوظيفة والالتزام بمعايير المنظمة للعمل. وتواصل الدولة جهودها لتحسين هذه القوانين لمساعدة المنظمات الدولية المعنية حيث، تناقش وزارة العمل حالياً برنامج عمل للدولة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لإجراء مراجعة شاملة لنظم وإجراءات الدولة في مجال العمل.

■ القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر:

أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر، وتعد دولة الإمارات في مقدمة دول المنطقة التي تقوم بإصدار تشريع في هذا المجال، مما يدل على حرص المشرع الإماراتي على التصدي لجرائم الاتجار بالبشر وصور الاستغلال المختلفة للبشر وبخاصة النساء والأطفال، فعرفت المادة الأولى من قانون الاتجار بالبشر بأنه: «تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو التحايل أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء».

■ القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية:

أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية والذي احتوى على أحدث المعايير وأكثرها مرونة في مجال الأحوال الشخصية، ويسري القانون المذكور على جميع مواطني دولة الإمارات ما لم تكن لغير المسلمين منهم أحكام خاصة بطائفتهم وملتهم كما تسري أحكامه على غير المواطنين ما لم يتمسك احدهم بتطبيق قانونه.

■ القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 في شأن الأحداث الجانحين والمشردين:

اتفاقاً مع المعايير الدولية، نظم القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 في شأن الأحداث الجانحين والمشردين إدارة العدالة الجنائية للأحداث، تأسيساً على حاجة الحدث إلى معاملة منصفة وإنسانية خلال إجراءات الملاحقة القانونية والتحقيق معه ومحاكمته التي تعتمد في الأصل على التدابير غير المانعة للحرية، ووفقاً لهذا القانون يعد حدثاً من لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره، كما ينص القانون على عدم معاقبة الأحداث بعقوبة الاعدام أو السجن، أو العقوبات المالية، كما أن أحكام العود لتسري عليه، وفي عام 2003 تم إنشاء نيابات ودوائر متخصصة للنظر في قضايا الأحداث.

■ القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980 بشأن المطبوعات والنشر:

نظمت أحكام قانون المطبوعات والنشر الاتحادي حرية الصحافة وكفلت تلك الحرية، فقد فرض القانون قيوداً لممارسة الوزير لصلاحياته الإدارية بحيث لا يستغلها في مصادرة حق التعبير المكفول دستورياً كذلك فإن القانون قد اعترف للصحافة بحقها في نشر ما تراه مناسباً.

■ القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1993 في شأن تنظيم وزراعة الأعضاء البشرية:

نظم القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1993 في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية، عمليات استئصال الأعضاء البشرية سواء من جسم شخص حي أو متوفى ونقلها لشخص آخر، وأحوال التبرع بالأعضاء البشرية، وشروط وقيود ذلك، ومن أهم نصوصه ما جاء بالمادة السابعة منه والتي تحظر بيع وشراء الأعضاء البشرية بأي وسيلة كانت أو تقاضي أي مقابل مادي عنها، وحددت المادة العاشرة من هذا القانون جزاءات رادعة على مخالفة أحكامه وهي الحبس والغرامة التي لا تزيد على ثلاثين ألف درهم أو الحبس مدة ثلاث سنوات.

■ القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 بشأن الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام:

في إطار تنظيم عملية الجمعيات الأهلية ومؤسسات النفع العام أصدرت الدولة القانون الذي حدد قواعد إنشاء الجمعيات وكيفية إدارتها واختصاصات الجمعية العمومية وشروط وواجبات وحقوق العضوية، كما ألزمها بالاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وخاصة فيما يتعلق بحساب الإيرادات والمصروفات والتي يشترط أن تكون مدعومة بالمستندات.

■ القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي:

صدر هذا القانون لتحقيق وضمان متطلبات الحياة الأساسية والكرامة للمواطنين والذي ينظم من خلاله المساعدات الاجتماعية والفئات المستحقة لتلك المساعدات وكذلك حالات الإغاثة في النكبات والكوارث العامة.

■ القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية:

الزم القانون أصحاب العمل في القطاع الحكومي العام والخاص الاشتراك في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية للتأمين على المواطنين العاملين في القطاعين المذكورين، والذين عرفهم القانون بالمؤمن عليهم، وبذلك أوجد القانون المظلة التي تحفظ للمؤمن عليهم أو المستحقين من عائلاتهم الحياة الكريمة في حالة انتهاء الخدمة لأحد الأسباب التي نص عليها القانون والتي من أهمها الوفاة أو العجز وعدم اللياقة للخدمة صحياً وبلوغ سن الإحالة إلى التقاعد .

■ القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها:

يهدف القانون بصورة أساسية الى حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي ومكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية نتيجة لخطط وبرامج التنمية المختلفة وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئياً.

■ القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة:

يهدف القانون إلى كفالة حقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة وتوفير جميع الخدمات في حدود ما تسمح به قدراتهم وإمكانياتهم، وتكفل الدولة لهذه الفئة المساواة بينهم وبين غيرهم من أفراد المجتمع في التشريعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتخذ الدولة التدابير المناسبة لمنع التمييز ضدهم على أساس كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

3-2 ضمانات الاتفاقيات الدولية:

حرصت الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها على تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما عملت على الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان مساهمة منها في تعزيز مفاهيم المجتمع الدولي لحقوق الإنسان فانضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام (1974)، والى اتفاقية حقوق الطفل (1997)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام (2004)، والى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام (2007) والى اتفاقية مكافحة الفساد عام (2006) بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف للقانون الدولي الإنساني .

كما وقعت الدولة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، هذا إلى جانب تصديقها على 9 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية حول ساعات العمل، العمل الجبري، تفتيش العمل، العمل ليلاً للنساء، المساواة في الأجور، الحد الأدنى للسن، أسوأ أشكال عمل الأطفال.

كما عززت الدولة تعاونها الإقليمي في هذا المجال وصادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته قمة تونس عام 2004م، بالإضافة إلى تصديقها على اتفاقيتين من اتفاقيات منظمة العمل العربية.

وتعمل الدولة حالياً على استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإلى بروتوكول منع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

كما تدرس الدولة الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

2-4 التعاون الدولي مع المنظمات الدولية والإقليمية :

منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر 1971م تعمل دولة الإمارات على دعم أنشطة المنظمة الدولية إيماناً منها بتعزيز ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية وقناعةً بأن الأمم المتحدة تمثل الآلية الأفضل لتعزيز العلاقات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة.

كما عملت الدولة على تعزيز عضويتها في المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التربية والعلوم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتطوير تعاونها مع منظمة الطيران المدني والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالإضافة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقيات تعاون مع أكثر من 28 منظمة دولية من منظمات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ نحو 80 مهمة استشارية وفنية في الدولة لمصلحة عدد من الوزارات والمؤسسات والدوائر الاتحادية والمحلية.

بالإضافة لذلك فإن الدولة من خلال عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي تعمل على دعم المنظمة لتمكينها من القيام بدورها في تطوير العمل الإسلامي بما يعود بالخير على الدول الإسلامية.

كما حرصت الدولة ومنذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة على تعزيز ودعم جميع أنشطتهما وبرامجهما الإقليمية بما يقوى ويعزز العمل العربي.

هذا إلى جانب أن الإمارات العربية المتحدة عضو مؤسس في منظمة مجلس التعاون الخليجي وأسهمت منذ إعلان ميلاد المجلس في ابوظبي بتاريخ 5/25/ 1981 م في تعميق روابط التعاون بين دوله وتحقيق التكامل في مختلف الميادين وتنسيق المواقف والسياسات الخارجية والاقتصادية.

وفي إطار دعمها المطلق لنشاطات المنظمات التابعة للأمم المتحدة وقعت الدولة اتفاقية تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام 2005 في إطار برنامج يهدف إلى رصد وتأهيل الركبية اجتماعيا ونفسيا وإعادتهم إلى دولهم ودمجهم في مجتمعاتهم حيث قدمت الدولة 30 مليون دولار لتوفير مشاريع الرعاية لهؤلاء الأطفال في بلدانهم، وما زالت الدولة تتابع بكل اهتمام إنجاز هذه البرامج على أرض الواقع مع الدول المعنية واليونيسيف.

كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع اليونسيف بشأن الحملة العالمية لمكافحة الإيدز التي تهدف للوقاية من انتشار المرض. وفي إطار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ودعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة لمحاربة ومنع الاتجار بالبشر وتنظيم دورات تدريب للطواقم الفني والقائمين على تنفيذ القانون، كما تقدم الدولة أيضا الدعم لصندوق الأمم المتحدة الطوعي للإنفاق على الأشكال المعاصرة للرق. كما قامت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) بتنظيم العديد من البرامج مثل إستراتيجية تقدم المرأة في الإمارات ومشروع تعزيز أداء البرلمانيات.

3- الجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان:

■ **جمعية الإمارات لحقوق الإنسان:** تأسست طبقا للقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1974م وتعديلاته بشأن جمعيات النفع العام، وتهدف الجمعية إلى نشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع كما تعمل في نطاق القانون وبالتعاون مع الهيئات الحكومية على ترسيخ مبادئ احترام حقوق الفرد والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها والحفاظ على المساواة وعدم التمييز بسبب الأصل والمعتقدات الدينية والفكرية والألوان والأجناس والأعراق بين أفراد المجتمع، كما تعمل الجمعية أيضا على المساعدة لتحسين أوضاع المحتجزين والسجناء بما يتوافق مع القواعد الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومساعدة الضعفاء والمنكوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.

■ **الاتحاد النسائي العام:** تأسس الاتحاد النسائي في 28/7/1975م، ويضم في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي (جمعية نهضة المرأة الطبيانية بأبوظبي، جمعية النهضة النسائية بدبي، جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة، جمعية أم المؤمنين النسائية بعجمان، الجمعية النسائية بأم القيوين، وجمعية نهضة المرأة برأس الخيمة) ويقوم الاتحاد بدور رئيسي في رسم السياسة العامة للمرأة ووضع الخطط اللازمة للنهوض بشؤونها في جميع المجالات ووضع الخطط والبرامج التي تكفل ادماج المرأة في برامج التنمية الشاملة وتمكينها من أداء دورها في الحياة دون تمييز.

■ **جمعية الحقوقيين:** أشهرت الجمعية بتاريخ 25/9/1980م وتهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وتأكيد الحريات وسيادة القانون ورفع مستوى الحقوقيين مهنيا وثقافيا واجتماعيا والتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الحقوقية العربية والدولية ذات الصلة بأهداف الجمعية.

■ **جمعية الاجتماعيين:** أشهرت سنة 1980م وتهدف إلى نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية والخبرات الفنية للأفراد والجماعات الذين يحتاجون إلى مثل تلك الرعاية لاسيما المعاقين والأحداث والمسنون.

■ **جمعية الصحفيين:** أشهرت جمعية الصحفيين بتاريخ 30 / 9 / 2000 وتهدف إلى النهوض بالصحافة الاماراتية لتكون الوجه المعبر عن دولة الامارات والمدافع عن حقوق الصحفيين ومصالحهم بما يمكنهم من أداء رسالتهم والعمل على تكريس مبدأ حرية الصحافة والنهوض بالمهنة وصيانة حقوق جميع الأعضاء في حالات الفصل التعسفي أو المرض أو العجز باللجوء إلى الجهات المختصة والتعاون مع الجهات المختصة العامة والخاصة بما يطور مهنة الصحافة والعمل الصحفي.

وقد شاركت جمعية الصحفيين كعضو مؤسس في الحركة الدولية لشعار حماية الصحفي في جنيف بسويسرا وأختيرت كمقر إقليمي لدول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما انضمت الجمعية عام 2004 لعضوية اتحاد الصحفيين الدولي.

الإدارة العامة لرعاية حقوق الإنسان في القيادة العامة لشرطة دبي: أنشئت في 30 سبتمبر 1995 وتعنى برعاية حقوق الإنسان وقبول الشكاوى الواردة من الجمهور حول انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الشخصية ومعالجتها، ورعاية شؤون نزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية ومساعدة أسرهم، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين كافة شرائح المجتمع.

■ **مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال:** تأسست عام 2007م وتهدف إلى تقديم العون المباشر لضحايا العنف بما في ذلك ضحايا العنف الاسري والاتجار بالبشر واساءة معاملة الاطفال والذي يشمل توفير السكن الامن وفرص التدريب وخدمات اعادة التأهيل وذلك وفقا للأعراف الدولية وتعزيزاً لحماية حقوق الإنسان.

اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر: أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وفقا للقانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر والذي يأتي تحديثا لتشريعات الدولة في هذا الجانب المهم والحيوي ويعبر عن وفاء الدولة بالتزاماتها الدولية في هذا الإطار حيث صادقت على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتختص اللجنة وفق أحكام القانون بدراسة وتحديث التشريعات المنظمة للمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر بما يحقق الحماية المطلوبة لهم وفقا للمقتضيات الدولية وتقوم بإعداد التقارير الخاصة بالتدابير التي اتخذتها الدولة ومتابعة ما يتم في شأنها والتنسيق بين مختلف أجهزة الدولة المعنية من وزارات ودوائر ومؤسسات وهيئات فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ونشر الوعي المؤسسي والمجتمعي بالمسائل المتعلقة بهذه الجرائم .

■ **مركز الدعم الاجتماعي في القيادة العامة لشرطة ابوظبي:** تم إنشاء مركز الدعم الاجتماعي عام 2003 ، وتقوم فكرة إنشاء هذا المركز على مبادئ وقيم عديدة من أهمها احترام حقوق الإنسان وفق الشريعة وسيادة القانون، وطبقاً للمادة السادسة من اللائحة التنظيمية للمركز، يختص المركز بمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري التي لا تحتاج الى فتح بلاغات رسمية، الحالات المرتبطة بالعنف المدرسي، الحالات المرتبطة بتغييب الأبناء والبنات عن منزل الأسرة التي لم تبلغ عنها مراكز الشرطة، حالات انحراف الأحداث البسيطة التي لا تمثل جريمة جنائية، الخلافات والمشاجرات البسيطة التي تحدث بين الجيران ولا تحتاج الى فتح بلاغات رسمية.

■ **مؤسسة زايد للأعمال الخيرية:** هي مؤسسة خيرية تأسست في إمارة أبو ظبي في العام 1992م ، وتهدف المؤسسة إلى القيام بالأعمال الخيرية داخل الدولة وخارجها وعلى وجه الخصوص الإسهام في إنشاء ودعم المراكز الثقافية ومجامع البحث العلمي والمؤسسات التي تهتم بالتوعية العامة، وإنشاء ودعم المستشفيات والمستوصفات ودور التأهيل الصحي ودور الأيتام ورعاية الطفولة ومراكز المسنين والمعاقين وكذلك الإسهام في إغاثة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية والاجتماعية.

الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة : تأسس الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة العام 1983، ويعمل كهيئة تطوعية أهلية تهدف إلى تحقيق رسالة إنسانية قوامها حماية حياة الإنسان وضمان احترام آدميته والتخفيف من معاناته، وذلك بالتنسيق والتعاون مع السلطات والجهات المختصة والمعنية داخل الدولة وخارجها عن طريق عدد من الوسائل أهمها، تقديم أوجه الرعاية الصحية ، تنظيم عمليات الإغاثة وتنفيذها من خلال تقديم المساعدات اللازمة، وإقامة المشاريع الخيرية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية للأرامل واليتامى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة ولم شمل الأسر المشتتة، كما تستضيف الهيئة داخل الدولة المرضى والجرحى والنازحين من المناطق المنكوبة وتوفر لهم الغذاء والدواء والعلاج والدعم النفسى .

■ **مؤسسة التنمية الأسرية:** أنشئت بتاريخ 10 / مايو / 2006م بقرار من رئيس الدولة ، وتختص بتنفيذ التشريعات الاجتماعية، واقتراح ما يلزم لتطويرها لضمان حقوق المرأة والطفل، ووضع البرامج الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة للأسرة والمرأة. وتهدف المؤسسة بالتعاون مع الجهات المحلية والاتحادية والجمعيات الأهلية المتخصصة إلى تنمية ورعاية الأسرة بمفهومها الشامل على نحو يحقق أهداف وغايات النهوض بالأسرة والمرأة والطفل، وإيجاد آليات ووسائل تعنى بشؤون الأسرة وتنسيق العمل من أجل تحقيق تكافل نوعي في خدمة الأسرة والمجتمع، وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير وتنسيق مجالات العمل المشترك، واعتماد أفضل الممارسات العملية ودراسة وتحليل الظواهر والمشكلات والتحديات التي تواجه الأسرة والمرأة والطفل حاضراً ومستقبلاً.

■ **مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية :** مؤسسة للأعمال الخيرية والإنسانية ، تقوم بتقديم المساعدات إلى جميع المحتاجين في دولة الإمارات سواء كانوا في مناطق نائية أو حضرية ، كما تقوم بتقديم المساعدات على المستوى الخارجي للمحتاجين إليها في جميع دول العالم ، وهي عبارة عن مؤسسة مستقلة تتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها.

4- جهود الإمارات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان :

4-1 تعزيز المشاركة السياسية :

تميزت مسيرة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيام الاتحاد بخطواتها المتزنة والثابتة التي حققت نجاحات كبيرة ونقلات نوعية، وذلك من خلال تطوير قنوات المشاركة السياسية وإيجاد نظام انتخابي يقوم على التدرج بحيث يؤدي إلى تعزيز صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره، ولكي يحقق التحديث ثماره ، فقد تبنت الدولة كما جاء بخطاب صاحب السمو رئيس الدولة - 2005 برنامجاً زمنياً واضحاً يقوم على التدرج بحيث يتم تقييم كل مرحلة على حدة ثم البناء عليها للانتقال إلى المرحلة التالية

وقد تضمنت المرحلة الأولى والتي انطلقت في 2006 تشكيل هيئة انتخابية تم اختيار أعضائها من قبل حكام الإمارات، وقد قامت هذه الهيئة بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، بينما تم اختيار النصف الباقي بطريق التعيين من قبل حكام الإمارات وتهدف المرحلة الثانية إلى زيادة أعضاء المجلس وتوسيع صلاحياته، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فسوف خلالها تتم انتخابات شاملة وعامة لنصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي.

4-2 المرأة :

تحتل المرأة مكانة مرموقة في مجتمع الإمارات حيث اهتمت الدولة ومنذ تأسيسها في عام 1971 بتحسين أوضاعها وتأهيلها لتكون امرأة فاعلة ومنتجة في المجتمع من خلال مشاركتها الايجابية في مختلف مناح الحياة. اتجهت التدابير التشريعية والقانونية في الإمارات الى ازالة التمييز على أساس النوع حيث تبنت الدولة العديد من السياسات لضمان النهوض بوضع المرأة وتمتعها بكافة حقوقها الدستورية والقانونية. (مرفق رقم 3)

وترجمة للنصوص الدستورية فقد جاءت التشريعات مؤكدة على مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كالحق في العمل والضمان الاجتماعي والمعاش و التملك وإدارة الأعمال والأموال والتمتع بكافة الخدمات التعليمية والصحية والسكن والمساواة في الأجر إضافة إلى امتيازات إجازة الوضع ورعاية الأطفال التي ضمنها قانون الخدمة المدنية.

إن مصادقة الإمارات على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعضويتها في لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمؤشر ايجابي على حرص الدولة على اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها اتاحة الفرص أمام المرأة للمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2007 2008- فإن الإمارات العربية قد حصلت على المركز التاسع والعشرون طبقاً لمؤشرات تمكين المرأة من مجموع مئة وسبعة وسبعون دولة.

وفي إطار منهاج عمل بكين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن الإمارات العربية، ومؤسساتها النسائية، وضعت وثيقة لتفعيل دور المرأة ومشاركتها الايجابية في مختلف الميادين. أطلقت عليها اسم (الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات)، بتعاون وثيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM). وقد ارتكزت هذه الوثيقة الإستراتيجية، بأهدافها وآلياتها، على عدد من المنطلقات المجتمعية، من أهمها: دستور الدولة، وما ورد فيه من بنود ومواد توفر ضمانات وحقوق للمرأة، إضافة إلى دعم النسيج المجتمعي والحفاظ على الهوية، وتحقيق استثمار فاعل ومثمر للموارد البشرية، رجالاً ونساءً.

كما خطت الدولة، خطوة أخرى متقدمة في مارس 2006، بإطلاق مبادرة وطنية لإدماج المرأة في قضايا التنمية في الإمارات

العربية وكافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع والتشريعات، لدعم التنمية المستدامة، وتحسين إمكانيات وبناء قدرات المنظمات النسائية، وتطوير شراكتها مع مؤسسات الدولة والمجتمع. وقد لاقت هذه الخطوة تقديراً ودعمًا دوليين، وشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ومساهمة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، أطلق الاتحاد النسائي العام في عام 2006 مشروع تعزيز أداء البرلمانيات العرب والذي يأتي ضمن إطار استراتيجية وخطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) للفترة ما بين 2004 - 2008 ليركز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة الحالية والمستقبلية التي سيتم تعلمها من خلال العمل مع البرلمانيات العربيات والقضايا المتعلقة بالتشريع من خلال دراسة حالات من الدول العربية المشاركة في المشروع.

وفي عام 2006، شهد مجتمع الإمارات تعزيزاً ملموساً للتمكين السياسي للمرأة، وذلك من خلال توليها مسؤولية حقيبتين وزاريتين وتضاعف العدد ليصل إلى أربع حقائب وزارية للسيدات في التشكيل الوزاري في عام 2008. ووصول تسع نساء (انتخاباً وتعييناً) إلى عضوية المجلس الوطني الاتحادي (بنسبة 22.5 بالمائة من أعضاء المجلس). هكذا تتأكد قضية تمكين المرأة، باعتبارها مسؤولية الجميع في المجتمع، وكجزء من خطط الإصلاح والتطوير.

تبذل الإمارات العربية المتحدة جهوداً مضمّنة للقضاء على الأمية الأبجدية وتحقيق المساواة بين الجنسين من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين والشباب، وبفضل تلك الجهود وتعاون مؤسسات المجتمع المدني بلغ المؤشر لدى النساء البالغات (اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 سنة) والشباب (من الفئة العمرية -15 إلى 24) من الإناث نحو 93% و 97% في عام 2005 على التوالي. ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في الحلقتين التعليميتين الأولى والثانية في موعد لا يتجاوز عام 2015. حيث توضح إحصاءات التعليم، إن نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الأولى والثانية 94.8% و 92.6% في عام 2005 على التوالي. أما نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي فقد بلغت نحو 106.7 و 181% في عام 2005 على التوالي.

توفر التشريعات في الدولة حقوقاً متساوية بين الرجل والمرأة في ميدان العمل، بل تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل الإماراتي مسألة أساسية وحيوية، لذا تتخذ الدولة كافة التدابير التي من شأنها تفعيل مشاركة المرأة الإماراتية في سوق العمل. إذ بلغت مشاركتها حوالي 59% من حجم قوة العمل المواطنة من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار كما تشغل حوالي 60% من الوظائف الفنية وتشمل الطب والتمريض والصيدلة والتدريس وحوالي 15% من مقاعد هيئة التدريس بجامعة الإمارات العربية المتحدة. كما تم تعيين 8 سيدات في منصب وكيل وزارة ووكيل مساعد في مؤسسات الدولة وفق إحصائية سبتمبر 2005. وشجعت الدولة المرأة على دخول السلك الدبلوماسي والقضائي، وتم تعيين المواطنات كدبلوماسيات في وزارة الخارجية، وبلغ عددهن نحو 45 دبلوماسية في عام 2006 تعمل في 10 منهن في سفارات الدولة في الخارج. كما تم تعيين وكيلات نيابة وقاضيات.

ولم تقتصر على الوظائف الحكومية، بل أصبحت تشارك بفعالية في القطاع الخاص كسيدة أعمال؛ إذ يقدر حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها كواحد نسائية بحوالي 14 مليار درهم إماراتي تديرها ما يزيد عن 11 ألف سيدة على المستوى الوطني.

3-4 الشرطة وحقوق الانسان:

الشرطة هيئة مدنية نظامية تختص بحفظ الأمن والنظام العام في الدولة، وتضع وزارة الداخلية حقوق الإنسان في مقدمة

أولوياتها وفقاً لاستراتيجيتها التي تركز على العدل والمساواة والنزاهة وحماية حقوق الإنسان في رؤيتها وأهدافها باعتبار ذلك مدخلاً للأمن والاستقرار وزيادة الشعور بالأمان في مجتمع متعدد الثقافات. تعزيزاً لممارسة سلوكيات نزيهة لاحترام حقوق الإنسان فقد تم اعتماد وثيقة قواعد السلوك والأخلاقيات الشرطية تحوي ثلاثة وثلاثين قاعدة سلوكية يلزم بالتوقيع عليها من كافة منتسبي الشرطة قبل تعيينهم والتعهد بتنفيذ ما جاء بها. ألزمت هذه القواعد المنتسبين العمل كممثلين رسميين للدولة في مجال تنفيذ القوانين خدمة للمجتمع وصون الأخلاق وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق العدالة وحماية حقوق المتهمين والمحكومين وضحايا الجريمة، والتعامل مع كافة أفراد المجتمع دون محاباة أو تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الجنسية أو الدين والمعتقد أو اللغة أو العمر أو الحالة الاجتماعية، والامتناع في كل الظروف عن جميع صور المعاملة القاسية أو المهينة لكرامة الإنسان. (مرفق رقم 4)

يتضمن هيكل وزارة الداخلية العديد من الوحدات الإدارية المعنية بمراقبة الأداء الشرطي وتلقي شكاوى الجمهور في جميع القيادات والإدارات العامة للشرطة بالإضافة إلى مكتب للمفتش العام والذي يعتبر جهة رقابية مستقلة تتبع وزير الداخلية مباشرة. تعد قنوات الاتصال مفتوحة مع الجمهور لتلقي الشكاوى حول الأخطاء التي قد تقع من منتسبي أجهزة الشرطة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وذلك تعزيزاً لمفاهيم الشرطة المجتمعية والعدالة المجتمعية وتقديم جودة خدماتها للمجتمع.

كما تتولى وزارة الداخلية تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية بكشوف تتضمن بيانات رعاياها المودعين بالمنشآت العقابية وذلك عبر القنوات الدبلوماسية المعتمدة في الدولة. تشير الإحصائيات إلى أن مجموع زيارات السفارات والقنصليات لهذه المنشآت في العام 2007 والنصف الأول من عام 2008 قد بلغ (1273) زيارة في حين بلغ عدد زيارات المنظمات والهيئات والهلال الأحمر للمنشآت العقابية بالدولة في عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 (121) زيارة. (مرفق رقم 6)

4-4 الإعلام :

تم تشكيل مجلس وطني للإعلام يناط به الإشراف على شؤون الإعلام، وقد عملت المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق قفزة نوعية على المستوى المهني والتقني والأداء الصحفي المتميز حيث تصدر في الدولة سبع صحف عربية وأربع صحف باللغة الانجليزية بالإضافة إلى العشرات من المجلات والدوريات المتخصصة، وشهدت محطات التلفزة تطوراً متلاحقاً بدخولها البث الفضائي فوصل عدد الشركات المتخصصة العاملة في المنطقة الحرة لمدينة دبي للإعلام إلى أكثر من 1213 شركة من بينها 60 مؤسسة تلفزيونية تقوم بتشغيل وبث ما يناهز 150 محطة تلفزيونية وأكثر من 120 دار نشر تصدر نحو 400 مطبوعة.

وقد وضع ميثاق للشرف واخلاقيات المهنة وقع عليه رؤساء تحرير الصحف حيث يضمن المعايير الأساسية لضبط الأداء الصحفي والقواعد الأخلاقية الواجب إتباعها في تعامل الصحفيين مع الإخبار والمصادر، كما قامت جمعية الصحفيين بدراسة مشروع قانون المطبوعات والنشر وإبداء ملاحظاتها ورفعها للمجلس الوطني للإعلام.

وكان لقرار نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بمنع سجن الصحفيين إذا أخطأوا أثناء تأديتهم واجبهام، صدقاً متميزاً في كل الأوساط المهتمة بحقوق الإنسان ومهنة الصحافة وقد صنف تقرير منظمة مراسلون بلا حدود للعام 2007 الإمارات في المركز (65) من مجموع (169) دولة في تقدم واضح على مركزها في العام 2006.

4-5 العمالة الوافدة :

تعتبر العمالة الوافدة في الإمارات من أعلى المعدلات على مستوى العالم إذ يعمل في الدولة ما مجموعه 3.113.000 عاملاً أجنبياً من جنسيات مختلفة تصل إلى أكثر من 200 جنسية يعملون في 250 ألف منشأة. وفرص العمل الكبيرة هذه تساهم في خلق بيئة اجتماعية منفتحة في الدولة، إضافة إلى توطيد العلاقات مع الدول والمجتمعات المحيطة. (مرفق رقم 2)

■ **تحسين ظروف العمل:** تؤمن الإمارات بأن للإنسان الحق في التمتع بأوضاع معيشية لائقة ومنها فئة العمالة التعاقدية المؤقتة وعلى ذلك فقد اصدر نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عدة توجيهات لتحقيق تحسن متواصل في الأوضاع المعيشية للعمالة ومن أهمها : توفير السكن الملائم للعمال وفق المعايير الدولية، وتوفير وسائل النقل المناسبة، وتشكيل محاكم اتحادية مختصة بنزاعات العمل، وضمان حرية انتقال العمال، بالإضافة إلى ما يحتويه قانون العمل والقرارات المنظمة له من مواد تضمن حصول العامل وصاحب العمل على حقوقهم، فقد قامت وزارة العمل بعدة اجراءات في مجال تحسين ظروف العمل، مثل إلزام المنشآت التي تضم 50 عاملاً فأكثر بتقديم كشوفات كل ثلاثة أشهر مصدقة من محاسب قانوني معتمد تثبت أن الأجور قد سددت للعمال بالفعل، كما شرعت الوزارة بإلزام المنشآت بسداد رواتب العمال من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خلال 2008 .

ونظراً للارتفاع الشديد للحرارة صيفا قامت وزارة العمل ومنذ 2005 بحظر العمل تحت أشعة الشمس المباشره وقت الظهيرة ما بين يونيو وأغسطس من الساعة 12.30 الى الساعة 15.00 ظهراً وقررت فرض غرامة قد تصل الى 30000 درهم والحرمان من الحصول على تصاريح عمل جديدة لمدة قد تصل الى سنة على الشركات التي تنتهك هذا الحظر، وقد حرصت وزارة العمل على عدم منح تراخيص عمل جماعية للمنشآت العاملة في قطاع الانشاءات وغيرها ما لم يتم التأكد من قيام صاحب العمل بتوفير سكن ملائم للعمال، ومع توجه الحكومة لزيادة اعداد مفتشي العمل تكثف الوزارة حملات التفتيش وفقاً لقانون العمل والاتفاقيات الدولية، ففي عام 2007 قام مفتشوا الوزارة بزيارة 122000 منشأة مما أسفر عن توقيع عقوبات على (8588) منها لمخالفات تتعلق بشروط العمل وانتهاكات لحقوق العمال.

■ **المنازعات العمالية :** المنازعات العمالية المرفوعة من العامل او صاحب العمل يتم تسويتها من خلال باحث قانوني متخصص وذلك خلال 14 يوم من تاريخ الشكوى، واذا لم تتم التسوية يتم احالة الشكوى الى القضاء (مع عدم تحميل العامل اي رسوم في كافة درجات التقاضي) وقد تم تسوية 22000 حالة في عام 2007 احيل منها 3949 حالة فقط الى القضاء أي ما يعادل 18% من مجموع الحالات، ويتولى الباحث القانوني النظر في طلبات سحب بلاغ الهروب وفي حالة الموافقة على الغاء البلاغ واعتباره بلاغاً كيدياً من صاحب العمل تقوم الوزارة بوقف التعامل مع المنشأة لمدة سنة وفرض غرامة قدرها 10000 درهم .

■ **المحاكم العمالية :** تم إنشاء محاكم على مستوى الدولة تختص بالنظر في القضايا العمالية بصفة مستعجلة وتعفى الدعاوى المرفوعة امام هذه المحاكم من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي والتنفيذ كما تم اضافة تسوية المنازعات العمالية الى اختصاص لجان التوفيق والمصالحة وذلك تسهيلاً للنظر في تلك القضايا كبديل لاجراءات التقاضي العادية.

التأمين الصحي للعمال: يتمتع العامل ببطاقة صحية تسهل له العلاج دون تحميل العامل مصاريف هذه البطاقة، كما استحدثت إمارة أبوظبي بوليصة تأمين شامل واجباري تغطي كل العمال بمن فيهم العمالة المنزلية وذلك على نفقة اصحاب العمل، وسوف يعمم نظام التأمين الصحي الذي طبق في أبوظبي على كافة أنحاء الدولة.

■ **التعاون الدولي ومبادرات لحماية حقوق العمال** : سعيًا من الإمارات للنهوض بالعماله والإهتمام بها وتوعيتها وضمن عدم استغلالها في دول المصدر، تم خلال الفترة ما بين ديسمبر 2006 الى ديسمبر 2007 توقيع 10 مذكرات تفاهم مع الدول الآسيوية المرسله للعماله (الهند، باكستان، بنجلاديش، الفلبين، سريلانكا، النيبال، تايلاند، الصين، منغوليا، واندونيسيا). كما استضافت الإمارات اللقاء الوزاري التشاوري حول العمالة التعاقدية للدول الآسيوية المرسله والمستقبله للعماله (حوار ابوظبي) والمنتدى الخليجي حول العمل التعاقدى المؤقت وذلك في يناير 2008 حيث شارك في تنظيم هذين الحدثين كل من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وقد أقر اجتماع أبوظبي المسؤولية المشتركة للدول المرسله والمستقبله للعماله لضرورة التزام شركات التوريد وكافة المؤسسات المعنية بتوظيف العمالة التعاقدية المؤقتة بمقتضيات القوانين الوطنية التي تنظم إرسال العمالة وبالتالي المساهمة في حماية حقوق العمال، كما أقر المسؤولية المشتركة للدول المرسله والمستقبله للعماله بضرورة مراقبة التزام شركات التوريد وكافة المؤسسات المعنية بتوظيف العمالة بمقتضيات القوانين الوطنية التي تنظم إرسال العمالة.

■ **عمال الخدمة المساعدة** : تحظى مسألة خدم المنازل والعماله المنزلية باهتمام كبير من قبل الإمارات ففى أبريل 2007 فرضت الإمارات العربية المتحدة صيغة عقد العمل الموحد الخاص بالفئات المساعدة في المنازل ومن في حكمهم على المستوى الاتحادي في الدولة وينظم عقد العمل الموحد عمل العاملين ضمن هذه الفئات بما يتناسب مع طبيعة المهنة والأعمال المساندة ويغطي كذلك الجوانب الأخرى كالرعاية الصحية والرواتب ومدة العقد وكذلك منحهم فترات كافية للراحة إلى جانب توفير العلاج والرعاية الصحية وفقاً للنظام الصحي المعمول به في الدولة أما فيما يتعلق بالرواتب فيتم تحديدها بالاتفاق بين الطرفين ويحدد عقد العمل في بنده الأول قيمة الراتب كاملاً نهاية كل شهر، وأن يقوم الطرفان بالتوقيع على كشف الرواتب المحرر باللغتين العربية والإنجليزية لإثبات التسليم والاستلام من قبلهما على أن يحتفظ الكفيل به لإظهاره عند اللزوم. وتقوم الدولة حالياً بإعداد مشروع قانون بشأن عمال الخدمة المساعدة والذي يشمل فئة خدم المنازل ومن في حكمهم وسوف يتم اتخاذ الإجراءات الدستورية لإصداره فور الانتهاء من اعداده.

الأندية وجمعيات الجاليات : حرصت الدولة على الأخذ بأفضل الممارسات وتوفير سبل العيش الكريم للمقيمين على أراضيها فقد انتشرت في الإمارات مجموعة من الجمعيات والأندية والمجالس التجارية للجاليات الأجنبية مما ساهم في توطيد العلاقات بين المقيمين على أرض الدولة.

4-6 مكافحة جرائم الاتجار بالبشر :

في إطار حرص الإمارات على الحفاظ على مكانتها كعضو ناشط وملتزم في المجتمع الدولي، فقد عملت على تنفيذ استراتيجية تعتمد على أربع ركائز اساسية :-

■ **الأولى :** تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر، وقد اصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر هو الاول من نوعه على مستوى العالم العربى ، وينص القانون على اقصى العقوبات التي تصل الى السجن المؤبد ويغطى القانون كافة اشكال الاتجار بالبشر ، بما في ذلك أشكال الاستغلال المختلفة وعمالة الاطفال والمتاجرة بالاعضاء البشرية.

■ **الثانية :** تمكين الجهات المعنية من تطبيق اجراءات رادعة ووقائية، فقد عملت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على توسيع نطاق تطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر ، حيث تشير التقارير الى انه تم تسجيل 10 قضايا تتعلق بجرائم الاتجار بالبشر حتى نهاية العام 2007 الى جانب صدور احكام بالادانة فى خمس قضايا واجه المتهمون فيها عقوبات تتراوح بين ثلاث الى عشر سنوات.

■ **الثالثة :** تأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، انشأت الدولة عدد من مراكز الايواء لحماية ودعم المتضررين من جرائم الاتجار بالبشر في ابوظبي ودبي وانها بصدد تعميم التجربة في الامارات الأخرى.

■ **الرابعة :** توسيع أفاق التعاون الثنائي والدولي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، فقد وقعت الإمارات خلال العامين الماضيين اتفاقيات مع عدد من الدول مثل الهند وباكسان ونيبال وسيريلانكا وبنغلاديش والصين وتايلاند والفلبين لتنظيم تدفق العمال منها، ومن الاتفاقيات الثنائية والدولية الأخرى التعاون مع مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فى جعل ادارة الشرطة فى الامارات فى مركز التميز فيما يتعلق بتطبيق القوانين ونشر المعلومات على المستوى الاقليمي وتشجيع الشراكات مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية لتبادل المعرفة واخبرة فى مجال مكافحة الاتجار بالبشر. (مرفق رقم 5)

5- الإنجازات وأفضل الممارسات

يصنف تقرير التنمية البشرية الدولي للعام 2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دولة الإمارات في المركز التاسع والثلاثون عالمياً من مجموع 177 دولة شملها التقرير، ويصف ذلك حال الدولة في سلم التنمية البشرية والذي قطعت به شوطاً كبيراً في شتى المجالات. وقد جاءت إستراتيجية حكومة الإمارات (مرفق رقم 1) لتعزز هذه الإنجازات، والتي يمكن أن نشير لبعض منها على النحو التالي:

1-5 التعليم

■ **التعليم العام:** نفذت الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات متعددة لتأسيس نظام تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ويرتقي بمستويات الدارسين إلى المستويات التعليمية حيث كفلت الدولة مجانية التعليم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها لنشر التعليم في المجتمع والقضاء على الأمية، وقد حققت مسيرة التعليم العام منذ قيام الاتحاد طفرات متلاحقة حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي 2007/2008 إلى 1259 مدرسة حكومية وخاصة من بينها 759 مدرسة حكومية و500 مدرسة خاصة، تضم في صفوفها أكثر من 648 ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية، كما بلغ المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية 98% للذكور و95% للإناث وانخفضت نسبة الأمية لتبلغ أقل من 5% بفضل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

كما بذلت الدولة جهداً كبيراً للارتقاء بتعليم المعاقين ودمجهم في المجتمع عن طريق نشر مراكز تأهيل وتعليم المعاقين في كافة مناطق الدولة وتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لهم بالاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في هذا الشأن. وتعمل الدولة على تطوير برامجها التعليمية إدراكاً منها لأهمية هذا الشق من التنمية لأهدافها المستقبلية فعملت وزارة التربية والتعليم على تطوير وتحديث المناهج التعليمية لتواكب مع التطورات العالمية ونشر التعليم في كافة مناطق الدولة وإنشاء المدارس الحديثة، كما أتاحت الدولة الفرصة للقطاع الخاص لمشاركة الحكومة في تحمل مسؤولية نشر التعليم وإتاحة الفرص التعليمية لكافة القاطنين في الدولة.

كما بدأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 2007/2008 بتطبيق مشروع وبرنامج مدارس الغد في إطار سياسة الوزارة في الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير المدارس وهيئاتها التعليمية وتتبع الوزارة أفضل الممارسات العالمية وطرق التعليم المرتكزة على الطالب من خلال تقنيات تدريس حديثة في تعليم اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم والحاسب الآلي. وتطبيقاً لمبادئ اللامركزية الحكومية تم تأسيس مجالس للتعليم في كل من إمارة أبوظبي ودبي والشارقة حيث تعمل هذه المجالس على رسم الخطة التعليمية للإمارة في إطار السياسة العامة للتعليم التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم والتي يقوم عليها النظام التعليمي في الدولة، وقد أسهمت هذه المجالس في تحقيق النهضة التعليمية الشاملة وتطبيق مبدأ اللامركزية وأطلقت مبادرات ومشاريع وبرامج مهمة لتطوير المنظومة التعليمية.

■ **التعليم العالي:** عملت الدولة على الاهتمام بالتعليم العالي فأنشئت جامعة الإمارات العربية المتحدة في عام 1977 كأول مؤسسة للتعليم العالي في الدولة وتبعها افتتاح العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم الحكومي في جميع مناطق الدولة التي

تتيح فرصة التعليم المجاني، إضافة إلى 44 مؤسسة للتعليم العالي الخاص المعترف بها، والتي بلغ عدد المقيدون للدراسة فيها للعام الجامعي 2007/2008 46 ألف و519 طالب وطالبة.

كما اهتمت الدولة منذ نشأتها بابتعاث طلبتها إلى أفضل الجامعات العالمية للدراسة والاستفادة من التجارب التعليمية حيث بلغ عدد المبتعثين للدراسة في عام 2005/2006 لنيل شهادة البكالوريوس 110 طالب وطالبة ولنيل شهادة الماجستير 65 طالب وطالبة و29 طالب وطالبة لنيل شهادة الدكتوراه.

2-1 الرعاية الصحية

اهتمت الدولة بتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين وذلك ضمن خطط التنمية منذ نشأة الدولة، حيث قامت بإنشاء العديد من المستشفيات والعيادات الحكومية على مستوى الدولة والتي تضمن العلاج لكافة الافراد، وقد بلغ عدد المستشفيات العامة في العام 2006 33 مستشفى وبلغ عدد العيادات والمراكز الصحية 192 كما بلغ عدد الأسرة 6490. كما سمحت الدولة للقطاع الخاص بإنشاء مستشفيات وعيادات بامارات الدولة المختلفة وذلك لتعزيز النهوض بالخدمات الطبية، حيث تم انشاء العديد من المستشفيات بالتعاون مع مراكز طبية عالمية ويمكن الاشارة الى انشاء مدينة دبي الطبية التي استقطبت العديد من المؤسسات الطبية العالمية، كما اصدرت بعض امارات الدولة نظاما للتأمين الصحي الالزامي يشمل المواطنين والمقيمين. ونتيجة لتطور خدمات الرعاية الصحية فقد ارتفعت معدلات الخصوبة وانخفضت الوفيات مما انعكس على معدلات العمر المأمول عند الولادة الذي وصل الى 75 عاما عام 2006، وكان الانخفاض في معدل الوفيات أكثر وضوحا بين الاطفال الرضع حيث أصبح يقدر بأقل من 7 لكل الف مولود حي عام 2006 ووفيات المواليد دون الخامسة بأقل من 12 لكل الف مولود لنفس العام كما تم استئصال مرض شلل الاطفال في الامارات حيث تم اعداد وثيقة نهائية لاشهارها خالية من المرض من قبل اللجنة الاقليمية خلال العام 2007 ومن ثم رفعها للجنة العالمية للاشهار لاقرارها. كما تم اشهار الامارات خالية من مرض الملاريا من قبل لجنة الاشهار العالمية بمنظمة الصحة الدولية في 12 مارس 2007م.

3-5 الرعاية الاجتماعية

■ **الضمان الاجتماعي:** تمنح الدولة مساعدات مالية شهرية إلى (16) فئة تنصدرها فئات كبار السن والمعوقين والأيتام والأرامل والمطلقات ويستفيد من هذا البرنامج (37,848) أسرة، ويبلغ عدد الأطفال الذي يحصلون على مساعدة (4,478) طفلاً منهم (1,389) يتيماً، و(2,951) معاقاً، و(138) طفلاً من مجهولي الوالدين وبدءاً من عام 2008 تضاعفت المبالغ التي تصرف لتلك الأسر من مليار درهم لتصل إلى (2,200) مليار درهم.

■ **رعاية المعاقين:** ينتظم (3339) شخص من ذوي الإعاقة في (33) مركزاً منها (15) مركزاً حكومياً و (18) مركزاً للقطاع الاهلي، كما تضم فصول التربية الخاصة الملحقه في مدارس التعليم النظامي التابعة لوزارة التربية والتعليم عدد من الدارسين من ذوي صعوبات التعلم، وتبنت وزارة الداخلية مشروع لتأهيل وتشغيل المعاقين بحيث يتم تدريبهم مع توفير العمل في الامارة التي يسكنها، ومبادرة مدينة الشارقة للخدمات الانسانية التي من اهدافها تأهيل المعاقين وتوظيفهم، وانشاء اندية رياضية للمعاقين وعددها (5) بالاضافة الى (3) جمعيات اهلية ذات علاقة مباشرة بالمعاقين.

■ **رعاية كبار السن:** تنتهج الدولة سياسة تضمن للمسن الرعاية وتوفير الخدمات والبقاء في محيط الأسرة عن طريق المساعدات المالية والوحدات المتنقلة، ويبلغ عدد المسنين الذي يحصلون على مساعدة اجتماعية (11171) مسن، كما تتوفر للمسنين مؤسسات إيواء وأندية نهائية توفر الخدمات للمسنين دون شرط الإقامة فيها وذلك في إطار الحرص على ابقاء المسن ضمن أسرته كما تقوم وحدات متنقلة بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للمسنين في منازلهم ضمن فريق عمل يضم ممرضاً وطبيباً وأحد الاخصائيين الاجتماعيين.

■ **رعاية الطفل:** أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالطفولة فعملت على وضع التشريعات المنظمة لحقوق الطفل في الرعاية والتنشئة كما اهتمت بتطبيق عدد من الخطط في كافة المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية للارتقاء بالطفولة، وحيث إن الأسرة ودور الحضانة هي اللبنة الأولى في تنشئة الطفل لذا حرصت الدولة على الاهتمام بالأسرة ورعايتها حتى تتمكن من القيام بدورها في تنشئة الطفل من خلال برامج رعاية وتأهيل الأسرة وتنمية ثقافتها والاهتمام بتأهيل المقبلين على الزواج وتثقيفهم بالأسس اللازمة لتكوين حياة أسرية.

وأنشأت الدولة العديد من دور الحضانة ورياض الأطفال في كافة المدن والقرى لتشجيع التعليم المبكر والتي تقدم أفضل المستويات عالمياً في مجال الرعاية التعليمية والنفسية. وقد بلغ عدد دور الحضانة التي تم انشاءها في العام 2007 (202) دار حضانة، كما أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (19) لسنة 2006 الذي تضمن إنشاء دور حضانة في مقر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين تتولى توفير الرعاية لأبناء الموظفين العاملات في تلك الجهات من عمر شهرين إلى أربع سنوات بهدف توفير الاستقرار الاجتماعي للطفل.

كما تعمل الدولة كذلك على دعم الاطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير كافة الاحتياجات التعليمية والتدريبية لهم لدمجهم في المجتمع، فأنشئت العديد من مراكز الرعاية والتأهيل والاندية الرياضية المنتشرة في كافة مناطق الدولة والتي تقدم الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى التأهيل المهني والحرفي والرياضي.

واهتماماً برعاية الأحداث والجانحين أنشأت الدولة دوراً متخصصة لرعاية الأحداث وايوائهم من الجنسين تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم، والإصلاح، التدريب المهني، ويؤمن برنامج الرعاية اللاحقة متابعة الحدث بهدف إعادة اندماجه في المجتمع، وقد استقبلت دور التربية الاجتماعية للأحداث 752 حدثاً جانحاً (منهم 82 فتاة).

5-4 الإسكان:

حرصت الدولة على توفير وتهيئة السكن الملائم للمواطنين وذلك من خلال الجهات الحكومية المحلية والتحادية التالية: وزارة الأشغال العامة: نفذت الوزارة خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من 17040 وحدة سكنية بلغت تكلفتها نحو ملياري درهم إضافة إلى تنفيذ العديد من الإضافات لتوسعة المساكن القائمة حسب كبر عدد العائلة وإحلال مساكن جديدة محل المساكن القديمة لانتهاء عمرها الافتراضي.

■ **برنامج الشيخ زايد للإسكان:** تم إنشاء البرنامج في عام 1999 ليشكل إضافة مهمة لجهود الدولة في مجال الإسكان وتقوم فكرته على تخصيص الحكومة الاتحادية مبلغ 640 مليون درهم سنوياً لتمويل مشاريع الإسكان للمواطنين من ذوي الدخل

المحدود من الذي يقل متوسط الدخل الشهري عن 15 ألف درهم حيث يقدم البرنامج قرضا للإسكان في حدود 500 ألف درهم تسدد خلال 25 سنة بدون فوائد، كما يقدم البرنامج كذلك منحا ومساعدات لا تسترد للشرائح المحتاجة. وقد نفذ البرنامج منذ تأسيسه العديد من المجمعات السكنية في إمارات راس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان استفاد منها الآلاف من ذوي الدخل المحدود، كما وصل عدد الطلبات التي وافق عليها البرنامج في عام 2007 نحو 1400 طلب للحصول على منح ومساعدات مالية.

■ **هيئة قروض الإسكان في امارة ابوظبي:** أطلقت حكومة ابوظبي في عام 2006 رؤية عصرية جديدة مساكن المواطنين تقوم على مفهوم المجمعات السكنية المتكاملة كبديل لمفهوم المساكن الشعبية من خلال بناء 18 ألف وحدة سكنية في إمارة ابوظبي تبلغ تكلفتها نحو 33 مليار درهم، وأعطت لجنة تخصيص الأراضي والإسكان الأولوية في طلبات المساكن لكبار السن وأصحاب الأسر الكبيرة من ذوي الدخل المحدود إضافة للحالات الإنسانية والأرامل، وقد تم في عام 2006 توزيع 665 مسكنا و 7210 قطعة ارض سكنية على المواطنين في ابوظبي والعين والمنطقة الغربية، كما اعتمد المجلس التنفيذي اكبر دفعة من قروض الإسكان بلغت 4مليارات درهم لتمويل الدفعة 12 من الطلبات التي تلقتها هيئة القروض.

■ **مؤسسة محمد بن راشد للإسكان:** تم إنشاء مؤسسة محمد بن راشد للإسكان في عام 2005 برأسمال 12 مليار درهم لتحل محل برنامج تمويل الإسكان الخاص الذي أنشئ في عام 1993، حيث تختص المؤسسة بتملك الأراضي والعقارات وبنائها وتأجيرها واستئجارها وإدارة العمليات المالية المتعلقة بقروض الإسكان أو التعاقد مع المؤسسات المالية والمصرفية إلى جانب تصميم وتنفيذ الوحدات السكنية. وتصل إجمالي القروض التي تمنحها المؤسسة سنويا إلى 1800 قرض بقيمة مليار و350 مليون درهم.

■ **دائرة الأشغال العامة بالشارقة:** تم وضع حجر الأساس في عام 2006 لإقامة ثلاث مناطق سكنية جديدة في مدينة الشارقة وضواحيها بتكلفة ملياري درهم، وتنفذ الدائرة حاليا مشاريع 700 مسكن حكومي للمواطنين في المنطقة الوسطى والشرقية بتكلفة 420 مليون درهم.

5-5 مشاريع تنمية المناطق النائية :

اهتمت الدولة بتطوير المناطق النائية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الحيوية الهامة، وتحقيقا لذلك فقد اصدر صاحب السمو رئيس الدولة في شهر يونيو 2005 توجيهات بتشكيل لجنة لدراسة إحتياجات المناطق النائية بالدولة من خدمات البنية التحتية اللازمة لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي للقاطنين بتلك المناطق واوكلت اليها مهام الاشراف على المشاريع اللازمة لتطوير هذه المناطق ولقد تضمنت خطة عمل اللجنة على تنفيذ المشروعات الخاصة بالطرق وانشاء مبان وخدمات ومراكز صحية ومدارس ورياض اطفال ومساكن لخدمة المواطنين القاطنين في هذه المناطق إلى جانب صيانة بعضها، وبناء المستشفيات وتجهيزها بكافة الاجهزة والادوات المتطورة ومراكز الدفاع المدني ومراكز الشرطة، وذلك لتوفير كل سبل الراحة والامان للمقيمين فيها .

5-6 صندوق الزواج:

أنشئ صندوق الزواج بموجب القانون الاتحادي رقم (47) لسنة 1992 ، ويهدف إلى: تشجيع زواج المواطنين من المواطنات، تقديم المنح المالية لمواطني الدولة من ذوي الامكانيات المحدودة لاعانتهم على تحمل تكاليف الزواج، والمساهمة في تحقيق الاستقرار العائلي للمجتمع والقيام بحملات التوعية الثقافية والاجتماعية والسلوكية حيث يقوم الصندوق بتقديم منحة مالية لا تقل عن (60,000) درهم لمستحقيها من شباب الامارات .

5-7 نشر ثقافة حقوق الإنسان:

تدرك الإمارات العربية المتحدة أن تعليم ونشر مفاهيم حقوق الإنسان يعد حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، فوضعت وزارة التربية والتعليم منظومة موحدة للمفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان، وأعدت وثيقة لتطبيق منهج التربية على حقوق الإنسان للصفوف من (1-12) تدرس من خلال المواد الدراسية المقررة.

كما تضمنت المناهج الأكاديمية في كليات القانون والمعاهد الشرطة تخصص عدد (2) ساعة معتمدة لمساق حقوق الإنسان ويهدف هذا المساق الى تعريف الطالب بطبيعة حقوق الإنسان، والنظام العالمي والإقليمي لحقوق الإنسان والحقوق الجماعية وحقوق المسجون وحقوق الإنسان بدولة الإمارات، ودور جهاز الشرطة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ واجبات ضباط الشرطة مع مراعاة حقوق الإنسان وحررياتهم الأساسية اضافة الى تدريس القانون الدولي الانساني، كما أولت الدولة مسألة إعداد رجال القضاء وتدريبهم المستمر اهتماماً كبيراً على المستويين الاتحادي والمحلي حيث أنشأت معهداً اتحادياً للتدريب والدراسات القضائية كما تم إنشاء معاهد مماثلة محلية في ابوظبي ودبي، تدرس مناهجها اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بالمنظمات الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان والقرارات الدولية في هذا الشأن.

بالإضافة الى تنظيم العديد من الحملات والنشرات والندوات واصدار الدوريات القانونية من خلال مؤسسات الدولة والجمعيات الاهلية الهادفة الى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

الخاتمة :

يعد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية خياراً إستراتيجياً لدولة الإمارات لمواكبة الاعتبارات والضرورات الملحة حتى لا تكون الدولة بمعزل عن التيار العالمي. تؤكد هذا الخيار من خلال إدراج دولة الإمارات في صلب دستورها وتشريعاتها المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. من هنا كان طريق الدولة إلى التقدم والنمو والاستقرار قد مرّ عبر الالتزام الواقعي بحماية حقوق الإنسان وكفالة حرياته الأساسية. إن دولة الإمارات قد عقدت العزم على الاستمرار في العمل من أجل الحفاظ على ما تم إنجازه في مجال حقوق الإنسان والاستمرار الدؤوب في التحسين من خلال إتباع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. لا شك أن دولة الإمارات مثل غيرها من دول العام عموماً والمنطقة خصوصاً تعاني من مجموعة التحديات والصعوبات والتي تعمل على التعامل معها في سبيل تعزيز وضع حقوق الإنسان إلا أنه هناك مجموعة من التحديات التي تعمل الدولة على التعامل معها.

من هذه التحديات ما يلي :

- توفير المزيد من الآليات لحماية حقوق الإنسان ومواكبة المستجدات الوطنية والدولية وتحديث القوانين والنظم.
- توقعات الدولة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية وتعميق وتكثيف التدريب والتربية على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من خلال خطة وطنية تعمل الدولة على مواكبة إفرزات الطفرة التنموية التي تتطلب استخدام عمالة أجنبية مؤقتة بشكل مكثف ووضع الدولة في عمل مستمر من خلال التعاون مع الأجهزة الدولية المعنية بالعمال من أجل الوصول إلى أفضل السبل والممارسات لوضع العمالة في الدولة.
- بالإضافة إلى العمل على ضبط العلاقة ما بين أصحاب العمل والعمال في إطارٍ يحفظ الكرامة والحقوق وينسجم مع المعايير الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالعمالة المساعدة أو المنزلية.
- على الرغم مما تم تحقيقه بالنسبة للمرأة إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في زيادة تفعيل دورها في المجتمع، وزيادة الفرص لها في الانخراط في العديد من المجالات ارتكازاً على قدراتها ومهاراتها، ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي وتكريس السياسات التي من شأنها زيادة ودعم قدراتها وتشجيعها للقيام بمسؤولياتها باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية.
- تعمل الدولة على مواجهة جرائم الاتجار بالبشر من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في هذا الاتجاه والعمل على تطوير وتحسين التشريعات المعمول بها في الدولة طبقاً للمعايير العالمية، والعمل على إنشاء مؤسسات وأجهزة تعمل في مواجهة في جرائم الاتجار بالبشر، والعمل على تدعيم دعائم التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات الدولية.

قائمة المرفقات:

1. إستراتيجية الحكومة الاتحادية .
2. تقرير حقوق العمال بدولة الإمارات العربية المتحدة ” التقرير السنوي 2007“ إصدار وزارة العمل.
3. تقرير المرأة في الإمارات العربية المتحدة ” إعداد : وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني 2008“.
4. وثيقة قواعد السلوك والأخلاقيات الشرطية لمنتسبي وزارة الداخلية المعتمدة بموجب القرار الوزاري رقم (654) لسنة 2005.
5. تقرير مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2007م.
6. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تكريس مبادئ حقوق الإنسان في العمل السجني والإصلاحي.
7. كتيب خطة العمل الوطنية.

نهاية التقرير



الإمارات العربية المتحدة

وزارة الخارجية



United Arab Emirates

Ministry of Foreign Affairs



United Arab Emirates

Ministry of Foreign Affairs

List of enclosures:

- 1- Strategy of the Federal Government
- 2- Protection of the Rights of Workers in the United Arab Emirates - Annual Report 2007, issued by the Ministry of Labor
- 3- Women in the United Arab Emirates: A Portrait of Progress, a report prepared by the Ministry of State for Federal National Council Affairs, 2008
- 4- Rules of Police Conduct and Ethics for Ministry of Interior Employees document, authorized by ministerial decree no. (645) of 2005
- 5- Combating Human Trafficking report for 2007, prepared by the Ministry of State for Federal National Council Affairs, 2008
- 6- The United Arab Emirates' Experience in Entrenching the Principles of Human Rights in Penal and Correctional Work
- 7- National Work Plan booklet

End of Report

Conclusion:

Respect for human rights and basic liberties is a strategic choice of the United Arab Emirates to keep up with the urgent considerations and needs of a modern society.. This choice has been confirmed through the inclusion in the United Arab Emirates' Constitution and legislature the principles of human rights and basic liberties. From this point on, the State's road to advancement, growth, and stability included a real commitment to protect human rights and safeguard the basic liberties. The United Arab Emirates is committed to continue to work to preserve what has already been accomplished in the field of human rights, and to continue to diligently work to improve by following the best international practices in this field. There is no doubt that the United Arab Emirates, like other countries of the world in general and the region in specific, suffers from the number of challenges and difficulties that it is seeking to deal with in order to enhance the status of human rights, but there is a number of challenges that the State is working to deal with.

Among these challenges are the following:

- Providing more mechanisms to protect human rights, keeping up with national and international developments, and updating laws and systems;
 - The State's expectations with regards to building national capabilities and deepening efforts for education on human rights and basic freedoms through a national plan. The State is working to keep up with the side effects of the developmental surge that requires the extensive use of temporary foreign labor and placing the State in a state of continuous work in cooperation with the international organizations concerned with workers in order to reach the best possible methods and practices regarding the situation of workers in the country.
 - Working to regulate the relationship between employers and workers in a framework that preserves dignity and rights, and is in harmony with international standards, especially with regards to domestic help.
 - Despite what has been accomplished for women, the larger challenge is increasing the empowerment of women's role in society, increasing opportunities for involvement in a number of fields based on their skills and abilities, supporting their participation in economic activity, and dedicating policies that will increase and support their abilities and encourage them to fulfill their responsibilities as essential partners in development.
- n The State is working to confront human trafficking crimes by reviewing the best international practices in the field, working to update and improve the State's legislature in accordance with international standards, working to establish institutions and agencies to confront human trafficking crimes, and working to support the foundations of international cooperation with international organizations and institutions.

of the residents of those areas, and assigned to the committee the task of supervising the projects required for developing these areas. The committee's work plan included the implementation of the projects related to roads and the construction of buildings, services, health centers, schools, kindergartens, and homes to serve the local populations, as well as the maintenance of some. The plan also includes building and equipping hospitals with the latest devices and appliances, and building civil defense centers and police stations in order to offer all means of comfort and safety to the local residents.

5-6 The Marriage Fund:

The Marriage Fund was established in accordance with Federal Law no. (47) of 1992. It aims to encourage marriage of citizens to other citizens, provide financial grants to citizens of limited means to help them to bear the costs of marriage, participate in achieving familial stability in the society, and to conduct cultural, social, and behavioral awareness campaigns. The Fund gives grants of no less than 60,000 dirhams to the deserving among young Emirati adults.

5-7 Spreading aculture of human rights:

The United Arab Emirates is aware that teaching and spreading the concepts of human rights is a basic human right. To this end, the Ministry of Education emplaced a system that unifies the various concepts of human rights and prepared a document for the implementation of human rights education for grades 1-12 to be taught within the required curricula.

Academic curricula at colleges of law and police academies include a requirement for two credit hours to be dedicated to a human rights course. This course aims to familiarize students with the nature of human rights; the international and regional system of human rights, group rights, inmates' rights, and human rights in the United Arab Emirates; the role of the police in human rights and how to fulfill the duties of police officers with recognition for human rights and basic liberties; and teaches international humanitarian law. The State has also given great importance on both the federal and local levels to preparing and continuously training judges; a federal institute for judicial training and studies has been established. Similar institutes have been established at the local level in Abu Dhabi and Dubai. Curricula at these institutes study human rights treaties and agreements, procedures of international human rights organizations, and international resolutions pertaining to the subject.

Additionally, a number of campaigns and seminars are organized, and publications and legal periodicals are published by state institutions and NGOs seeking to enhance the human rights culture.

The State also provides support for children with disabilities and special needs, including providing them with all educational and training needs to integrate them into society. It established numerous care and habilitation centers as well as sporting clubs throughout the State to provide educational and health care, in addition to professional, vocational, and athletic training.

To care for juveniles and delinquents of both sexes, the State established specialized homes that offer means of social care, education, correction, and vocational training. The rehabilitation program guarantees supervision of juveniles with the aim of reintegrating them into society. The juvenile social education establishments received 752 juvenile delinquents, including 82 females.

5-4 housing:

The State has given importance to providing and preparing adequate housing to citizens through the following local and federal agencies:

- **The Ministry of Public Works:** During the last five years, the Ministry completed more than 17,040 residential units at a cost of approximately two billion dirhams. It also completed a number of additions to expand existing houses according to the size of the family, and replaced old houses with new ones whose life expectancy had expired.

- **Shaikh Zayed Housing Program:** The Program was established in 1999 as an important addition to the State's efforts in the field of housing. The program's basic idea is that the federal government allocates 640 million dirhams per year to finance housing projects for limited-income citizens who have monthly incomes of less than 15,000 dirhams. The program offers housing loans of approximately 500,000 dirhams to be repaid over 25 years, interest free. The program also offers grants and non-returnable assistance to the needy. Since its establishment, the program has implemented a number of housing compounds in the emirates of Ras Al Khaimah, Fujairah, Umm Al Quwain, and Ajman, to the benefit of thousands of persons with limited incomes. Some 1,400 applications for grants and financial assistance were approved by the program in 2007.

- **Abu Dhabi Housing Loans Authority:** In 2006, the Government of Abu Dhabi launched a modern vision for citizen housing based on the concept of integrated housing compounds as an alternative to the popular housing concept; it built 18,000 housing units in the Emirate of Abu Dhabi at a cost of some 33 billion dirhams. The Real Estate and Housing Allocation Committee gave priority to housing requests made by the elderly, limited income large families, humanitarian cases, and widows. In 2006, 665 homes and 7,210 parcels of land were distributed to citizens in Abu Dhabi, Al Ain, and the Western Region. The Executive Council authorized the largest batch of housing loans that reached four billion dirhams to finance the 12th batch of applications received by the Loans Authority.

- **Mohammed Bin Rashid Housing Establishment:** The Mohammed Bin Rashid Housing Establishment was established in 2005 with a capital of 12 billion dirhams to replace the Program to Finance private Housing established in 1993. The establishment purchases land and real estate and builds and rents it. It also manages financial operations related to housing loans or contracting with financial and institutions, as well as designing and building housing units. The Establishment issues up to 1,800 loans every year, valued at 1.35 billion dirhams.

- **Sharjah Department of Public Works:** The department was founded in 2006 to build three new residential areas in Sharjah City and its suburbs at the cost of 2 billion dirhams. The department is currently executing projects for 700 public sector housing units for citizens in the central and eastern regions at a cost of 420 million dirhams.

5-5 Remote areas development projects:

The State has given attention to developing remote areas by implementing a number of vitally important projects. To that end, HH the President of the UAE issued instructions in June 2005 to form a committee to study the infrastructure needed in the State's remote areas to improve the living and social conditions

clinics were built across the State to offer treatment to all people. The number of public hospitals in 2006 was 33, and the number of clinics and health center was 192, with a total of 6,490 beds. The State also permitted the private sector to build hospitals and clinics in the emirates in order to enhance the advance in health services; a number of hospitals were built in cooperation with international medical centers. Worthy of note is the establishment of Dubai Healthcare City, which drew a number of international medical institutions. Some of the State's emirates have also issued a mandatory health insurance system for citizens and resident aliens.

As a result of the advance of healthcare services, the fertility rates have risen and the and mortality rates have declined, which has reflected on life expectancy at birth, which reached 75 years in 2006. The decline in the infant mortality rate was much more pronounced; it was reduced to less than seven per 1,000 live births in 2006, and less than 12 per thousand for children under five in the same year. Polio has been eradicated from the United Arab Emirates; a final document declaring it polio-free was prepared during 2007 and was submitted to the international certification committee for certification. The United Arab Emirates was also certified malaria-free by the World Health Organization's international certification committee on 12 March 2007.

5-3 Social care:

- **Social security** :The State gives monthly financial assistance to 16 classes, at the top of which are the elderly, the handicapped, orphans, widows, and divorced women. The program benefits 37,848 families; 4,478 children, including 1,389 orphans; 2,951 handicapped persons; and 138 children of unknown parentage. Starting in 2008, the sums issued to the beneficiary families were more than doubled from one billion dirhams to 2.2 billion dirhams.

- **Handicapped care:** Three thousand, three hundred and thirty nine handicapped persons regularly attend 33 centers including 15 public sector centers and 18 private sector centers. Special education classes attached to regular Ministry of Education schools include a number of students with learning difficulties. The Ministry of Interior has adopted a program for the rehabilitation and employment of persons with handicaps where they are trained and offered opportunities for employment in the emirate where they live; the Emirate of Sharjah's initiative for humanitarian services whose targets include rehabilitation and employment of handicapped persons; and the establishment of sports clubs for the handicapped, currently five; and three NGOs directly concerned with the handicapped.

- **Senior Care:** The State follows a policy that guarantees the elderly care and services and the ability to remain in the family environment through financial assistance and mobile units. There are 11,171 seniors who receive social assistance. Additionally, shelters and day clubs are made available to provide services to the elderly without the requirement for residence, out of a concern to keep the elderly with their families. Mobile units that include a nurse, a physician, and a social worker provide health, social, and psychological care to the elderly at their residences.

- **Child care:** The State has given much care to childhood, emplacing legislature that regulates children's rights to health care and upbringing. It also implemented a number of plans related to health care, social care, and education to enhance childhood. Because the family and child care are the first building blocks in child upbringing, the State has focused on giving care to the family in order to enable it to perform its role in child upbringing through programs that care for and habilitate families and increase their education, and prepare those soon to be married and educate them regarding the essential bases for building a family life.

The State established a number of childcare centers and kindergartens in all towns and villages to encourage early learning. The centers offer the highest international levels of educational and psychological care. In 2007, 202 childcare centers were established. The Council of Ministers issued Decree no. (19) of 2006, which included the establishment of childcare centers at ministries, establishments, public institutions, and government offices and diwans that provide health care for the children of female employees employed at those agencies from the age of two months to four years in order to provide social stability to the child.

5 – Accomplishment and best practices:

The international Human Development Report for 2008 issued by the United Nations Development Program (UNDP) listed the United Arab Emirates in the 39th place out of 177 countries included in the report, and describes the United Arab Emirates' position in human development in which the State has come a long way in all relevant fields. The strategy of the United Arab Emirates (Enclosure 1) enhances these accomplishments, some of which are as follows:

5-1 Education

■ **Public education** :The United Arab Emirates has implemented a number of strategies to establish an advanced and up to date educational system that keeps up with the times and its educational technologies, and advances students to higher levels of education. The State has guaranteed free public education to the university level for all citizens in order to spread education in society and to eradicate illiteracy. The progress of public education has gone through a number of successive leaps since the State was founded; the number of public and private school in the 2007/2008 school year reached 1,259 including 759 public schools and 500 private schools, which are attended by more than 648,000 male and female students in various stages of education. The general rate for school enrollment reached 98% for males and 95% for females. The illiteracy rate fell below 5% thanks to literacy and adult education centers. The State has also dedicated a large effort to advance education and social integration for the disabled through spreading centers for education and rehabilitation of the disabled in all areas of the State, and has worked to provide all of the centers' requirements by benefiting from the international experience and experiments in this field.

The State is working to develop its educational programs, realizing the importance of this sector in the overall development. The Ministry of Education has worked to develop and update the educational curricula to keep up with international developments in the area; to promote education in all areas of the country; and to establish modern schools. The State has also afforded the opportunity to the private sector to partner with the government in bearing the responsibility for promoting education and providing educational opportunities to all residents of the State.

The Ministry of Education started in the 2007/2008 academic year to implement the 'Schools of Tomorrow' project and program in the framework of the Ministry's policy to benefit from the experiments and learning institutions of other countries. The Ministry follows the best international practices and student-centric teaching methods and applies modern teaching technology in teaching English, mathematics, science, and computer science.

Applying the principles of decentralized government, education councils were established in each of the emirates of Abu Dhabi, Dubai, and Sharjah. These councils create the educational plan for the emirate within the framework of the general educational policy adopted by the Ministry of Education, and upon which the educational system in the State is based. These councils have participated in accomplishing the comprehensive educational renaissance and in applying the principle of decentralization. They have also launched important initiatives, projects, and programs to develop the educational system.

■ **Higher education**: The State has focused on higher education; it established the University of the United Arab Emirates in 1977 as the State's first institution of higher learning. Several other universities and state-owned institutions of higher learning were later opened in all the areas of the State that offer opportunities for free education, in addition to 44 accredited private institutions of higher learning, in which 46,519 male and female students were enrolled in the 2007/2008 academic year.

From the date of its establishment, the State has also sent its students to the best universities in the world to study and benefit from their educational expertise. The number of undergraduate students sent to study abroad in 2005/2006 was 110 students, in addition to 65 male and female students sent to acquire master's degrees and 29 to acquire doctorates.

5-2 health care:

The State has given much care to providing health services to citizens and foreign workers as part of the State's development plans from the establishment of the State. A number of state-owned hospitals and

4-6 Combating human trafficking:

In light of the United Arab Emirate's desire to maintain its position as an active and committed member of the international community, it has worked to implement a strategy based on four main pillars:

First: Developing the legislature relevant to human trafficking cases. The State issued Federal Law No. (51) of 2006 against human trafficking, which was the first of its kind in the Arab world. The law provides for a maximum penalty of life imprisonment, and covers all types of human trafficking, including the various forms of exploitation, child labor, and trading in human organs.

Second: Enabling the agencies of concern to enforce deterrent procedures. The federal government and local governments have worked to expand the scope of enforcing anti-human trafficking laws. Reports show that 10 cases related to human trafficking were documented until the end of 2007, and convictions were made in five cases in which the defendants faced sentences ranging from three to ten years in prison.

Third: Guaranteeing protection and support for those harmed by human trafficking. The State has established a number of shelters to protect and support victims of human trafficking in Abu Dhabi and Dubai and is working to expand this to the other emirates.

Fourth: Expanding all horizons of bilateral and global cooperation to combat human trafficking crimes. In the last two years, the United Arab Emirates signed agreements with a number of countries such as India, Pakistan, Nepal, Sri Lanka, Bangladesh, China, Thailand, and the Philippines to regulate the flow of labor from them. Other bilateral and global agreements include cooperating with the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) to make the Emirati Police Administration outstanding in the region in law enforcement and information dissemination, and in encouraging partnerships with NGOs for the exchange of knowledge and experience in the field of combating human trafficking. (Enclosure 5)

■ **Labor disputes:** Labor disputes submitted by the laborer or the employer are resolved through a specialized legal investigator within 14 days of the date of the complaint. If the dispute is not settled, it is referred to the courts (without burdening the worker with any during any of the stages of litigation.) In 2007, 22,000 cases were resolved, 3,949 of which were referred to the courts, equivalent to 18% of the total number of cases. The legal investigator reviews requests to withdraw escape reports and, in cases where withdrawal is approved in which the report is judged to be malicious on the part of the employer, the Ministry boycotts the company for a year and levies a fine of 10,000 dirhams.

■ **Labor courts:** State-level courts were established to review urgent labor cases. Fees are waived for pleas submitted before these courts at all stages of litigation and execution. Resolution of labor disputes has been added to the duties of reconciliation committees in order to facilitate reviewing such cases as an alternative to normal litigation procedures.

■ **Workers' health insurance:** Each worker is issued a health insurance card that affords him access to free treatment. The Emirate of Abu Dhabi has created a mandatory comprehensive insurance policy that covers all workers including domestic servants at the expense of the employer. Abu Dhabi's insurance system will be expanded to the rest of the country.

■ **International cooperation and initiatives to protect the rights of workers:** As part of the United Arab Emirates' efforts to advance, care for, increase the awareness of, and prevent the exploitation of workers in the country of origin, 10 memoranda of understanding were signed in the period from December 2006 to December 2007 with the Asian labor exporters (India, Pakistan, Bangladesh, the Philippines, Sri Lanka, Nepal, Thailand, China, Mongolia, and Indonesia).

The United Arab Emirates also hosted a Ministerial Consultation on Overseas Employment and Contractual Labor for Countries of Origin and Destination in Asia, (the Abu Dhabi Dialogue) and the Gulf Forum on Temporary Contractual Labor in January 2008. Participants in these two events included the Council of Labor and Social Affairs Ministers of GCC Countries, the International Labor Organization, and the Arab Labor Organization. The Abu Dhabi meeting affirmed the joint responsibility of labor-exporting and labor-importing countries for enforcing compliance of export companies and all agencies engaged in employing temporary contractual labor with the national laws regulating sending workers, and therefore participating in protecting workers' rights. It also affirmed the joint responsibility of labor-exporting and labor-importing countries to monitor the compliance of export companies and all agencies engaged in employing labor with the national laws regulating sending workers.

■ **Domestic help workers:** The matter of domestic servants and laborers receives much attention in from the United Arab Emirates. In April 2007, the United Arab Emirates issued a mandatory unified work contract for domestic help and the like at the federal level. The unified work contract regulates the employment of domestic workers in a manner appropriate to the nature of the work and supporting jobs. It also covers other areas such as health care, wages, and contract duration. The contract requires that the workers be given adequate rest periods and health care in accordance with the health care system of the State. The wages are determined by agreement between the two parties, and Article (1) of the contract states the total wages due at the end of every month, and that the two parties are required to sign the payment list written in both Arabic and English to prove that payment has occurred. The payment list is to be kept by the sponsor to produce when necessary.

The State is currently preparing a draft law on domestic help that includes domestic servants and similar. The necessary constitutional action for promulgating the law will be taken in order for the law to be promulgated as soon as it is prepared.

Clubs and expatriate community associations: The State has given attention to following the best practices and providing means of dignified living for those residing within its borders. In the United Arab Emirates, a group of associations, clubs, and trade councils for expatriates have become commonplace, which has had the effect of strengthening the relations between those residing on national territory.

The Ministry of Interior provides diplomatic and consular missions with lists of their respective citizens held at penal facilities through state-authorized diplomatic channels. Statistics show that the number of 1, 273 visits were made by embassies and consulates to penal facilities in 2007 and the first half of 2008, while 121 visits were made by organizations, agencies, and the Red Crescent to state penal facilities in 2007 and during the first half of 2008. (Enclosure 6)

4-4 The Media:

A National Media Council was established to supervise media affairs. Media institutions in the United Arab Emirates have worked to accomplish a qualitative leap in professionalism, technical quality, and outstanding journalistic performance; seven Arabic and four English newspapers are published in the State, in addition to dozens of magazines and specialty periodicals. Television channels have also undergone a rapid evolution by entering into satellite broadcasting. The number of specialized companies operating in the free zone at the Dubai Media City has risen to more than 1,213 companies, including 60 television agencies that operate and broadcast some 150 television channels and more than 120 publishing houses that publish some 400 publications.

A charter of honor and professional ethics was created and signed by the editors-in-chief of the newspapers. The charter includes the basic standards for journalistic work and the ethical rules that ought to be followed when dealing with news and sources. The Journalists Association studied the draft of the law on printed matters and publications, and has submitted their comments to the National Media Council.

The decision of the Vice President of the State to prohibit the imprisonment of journalists if they err while performing their duties has had a favorable response in all milieus concerned with human rights and the profession of journalism. The 2007 report of Journalists without Borders ranked the United Arab Emirates at 65 out of a total of 169 states, which is a clear move forward from its position in 2006.

4-5 Imported labor:

The United Arab Emirates has one of the highest percentages of imported labor in the world; 3,113,000 foreign workers of more than 200 nationalities are employed by 250,000 employers. This large number of work opportunities helps create an open social environment in the country, in addition to strengthening ties with the surrounding countries and societies. (Enclosure 2)

■ **Improving working conditions:** The United Arab Emirates believes that human beings have the right to enjoy suitable living conditions, including the temporary contract labor class. Therefore, the Vice President of the State, the Prime Minister, and the Ruler of Dubai issued a number of instructions to achieve a continuous improvement in the living conditions of the workers, significantly: providing adequate housing to the workers in accordance with international standards, providing suitable means of transportation, forming federal labor courts specialized in labor disputes, guaranteeing freedom of movement to the workers. In addition to the provisions of the Labor Law and regulating decisions that guarantee the rights of both employer and worker, the Ministry of Labor has set a number of measures in the area of improving working conditions, such as requiring companies that have 50 or more employees to provide lists every three months signed by an authorized legal accountant proving that wages had actually been delivered to the workers. In 2008, the Ministry decreed that employers must pay workers' wages through banks and other financial institutions.

In light of the extremely high temperatures in the summer, since 2005 the Ministry of Labor has prohibited working under direct sunlight from June to August in the afternoon from 12:30 to 15:00 hours, and enforces a penalty against companies that violate this restriction of up to 30,000 dirhams and denial of new work licenses for a period of up to a year. The Ministry has also given care not to grant group work permits to construction and other companies until it has been verified that the employer provides adequate housing to the workers. As the government has tended to increase the number of labor inspectors, the Ministry has increased inspection campaigns in accordance with the Labor Law and international agreements. In 2007, the Ministry's inspectors visited 122,000 facilities, resulting in penalties against 8,588 of them for violations related to working conditions and workers' rights violations.

Development Fund for Women (UNIFEM) strategy and the 2004-2008 work plan focusing on the best practices and current and future lessons learned from working with Arab women parliamentary case studies and the issues related to legislature in participating Arab countries.

In 2006, the Emirati society witnessed a tangible enhancement of women's political empowerment, when women were appointed to two ministerial portfolios (later increased to four in 2008). Nine women (elected and appointed) became members of the Federal National Council (22.5% of the Federal National Council's members), which confirms the focus on empowering women as the responsibility of all members of society, and as a part of reform and development plans.

The United Arab Emirates is making a strong effort to eradicate illiteracy and to achieve gender equality with regards to the ability to read and write among adults and youth. As a result of these efforts and the cooperation of civil society institutions, literacy among adult women (older than 15 years of age) and young men (ages 15-24) reached approximately 93% and 97% respectively in 2005. To enhance gender equality and empower women, the United Arab Emirates is seeking to eradicate the differences between the genders in the first and second educational stages by no later than 2015. Educational statistics show that the ratio of females to males in the first and second stages are 94.8% and 92.6% in 2005, respectively. The ratio of females to males in secondary and university education is approximately 106.7% and 181% in 2005, respectively.

Legislature in the State provides equal rights to men and women in the workplace. Participation of women in the Emirati work market is essential and vital, so the State is taking all measures to increase the participation of Emirati women in the work market. Women's participation reached approximately 59% of the indigenous workforce, including 30% of top-ranking decision-making positions. Women fill approximately 60% of technical positions, including medicine, nursing, pharmacy, and teaching, as well as approximately 15% of faculty seats at the University of the United Arab Emirates. Eight women have been appointed to deputy minister and associate deputy minister positions in the institutions of the State, according to figures from September 2005. The State has encouraged women to enter the diplomatic and judicial professions, and female citizens have been appointed as diplomats by the Ministry of Foreign Affairs; in 2006 there were 45 female diplomats, 10 of whom were employed at State embassies abroad. In September 2008, two women were appointed, for the first time, as ambassadors to missions in Spain and Sweden. Female prosecutors and judges have also been appointed.

This has not been restricted to just government jobs; women have come to participate effectively in the private sector as businesswomen. The investment in women-run businesses is estimated at some 14 billion dirhams administered by more than 11,000 women across the nation.

4-3 The police and human rights:

The police are an organized civil authority responsible for keeping the peace and general order in the State. The Ministry of Interior places human rights at the forefront of its priorities as part of its strategy, the goals and vision of which are based on justice, equality, integrity, and protection of human rights as the means to achieve security and stability and to increase the sense of security in a multicultural society. To enhance ethical conduct in respect of human rights, a document entitled Rules of Police Conduct and Ethics for Ministry of Interior Employees containing 33 rules of conduct was adopted, which every new employee of the Ministry of Interior must sign and commit to apply before assuming his responsibilities. These rules make it mandatory for employees, as official representatives of the State in law enforcement, to serve the community; preserve morality and ethics; protect rights and liberties; realize justice; protect the rights of suspects, convicts, and victims of crime; deal with all members of society without favoritism or discrimination on the basis of color, sex, nationality, religion and creed; language, age, or social status; and to forebear at all times from all forms of cruel or humiliating treatment. (Enclosure 4)

The organizational structure of the Ministry of Interior contains a number of administrative units tasked with monitoring police performance and to receive complaints from the public at each command and general departments of the police, in addition to the office of the Inspector General, which is considered an independent monitoring agency that reports directly to the Minister of the Interior. Channels of communication with the public are open to receive complaints about errors that may be committed by members of the police, and to take action to address them, to enhance the societal concepts of policing and justice, and in order to provide the best quality of service to society.

4 – Efforts of the United Arab Emirates to enhance and protect human rights:

4-1 Enhancing political participation

The United Arab Emirates' progress from the establishment of the Federation has been marked by its balanced and firm steps that have accomplished major successes and qualitative transformations through the development of avenues for political participation and adopting a gradual election system that strengthens the authorities of the Federal National Council and empowers its role. In order for the progress to be fruitful, the state adopted a clear timetable of gradual steps so that each stage may be evaluated independently and built upon before moving to the next stage, as outlined in the speech of HH the President of the State in 2005.

The first stage, launched in 2006, included the formation of an Electoral College, whose members were selected by the rulers of the emirates. The council elected half of the members of the Federal National Council, and the other half was appointed by the rulers of the emirates. The second stage aims to increase the members of the council and expand its authorities. The third and final stage will include full general elections for half of the members of the Federal National Council.

4-2 Women:

Women enjoy a place of distinction in the United Arab Emirates. The State has cared, from its establishment in 1971, to improve their conditions and to prepare them to be effective and productive in society through positive participation in the various aspects of life. Legislative and legal measures in the United Arab Emirates have moved toward removing discrimination on the basis of gender; the State has adopted a number of policies to guarantee advancing the position of women and that they enjoy all constitutional and legal rights. (Enclosure 3)

The Constitution affirms the principle of equality of rights between men and women, such as the right to work, social security, pension, property, business management, money, and to enjoy all services related to education, health, housing, and equal pay, as well as privileges such as maternity leave and child care guaranteed by the civil service law.

Ratification by the United Arab Emirates on the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women (CEDAW) and its membership in the Commission on the Status of Women and the Committee on Social Development of the Economic and Social Council are positive indicators of the State's care to take all measures that will provide opportunities to women to participate effectively in sustainable development. According to the Human Development report for 2007-2008, the United Arab Emirates was ranked 29th out of 177 countries in the Gender Empowerment Measure (GEM).

In the framework of the Beijing Platform for Action and the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women (CEDAW), the United Arab Emirates and its women's institutions, in close cooperation with the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), have created a document to empower the role of women and their positive participation in the various fields entitled the National Strategy to Advance Women in the United Arab Emirates. This strategic document's objectives and mechanisms are based on a number of societal pillars, most significantly: the State Constitution and all provisions therein that provide guarantees and rights to women, support the societal fabric and maintain identity, and accomplish an effective and fruitful investment of human resources—both men and women.

The State also took another effective step in March 2006 when it launched a national initiative to integrate women in development issues in the United Arab Emirates and all governmental and nongovernmental sectors; strengthen the concept of gender equality in policies, programs, projects, and legislature; support sustainable development; and improve the abilities and build capabilities of women's organizations and develop their partnership with state institutions and society. This step was greeted with international esteem and support, and a partnership with the United Nations Development Program (UNDP).

In participation in strengthening the political participation of women, the General Women Union launched the Enhancing the Role of Arab Women Parliamentarians program as part of the United Nations

the State's commitment to its international obligations in the field, including the Convention against Transnational Organized Crime, which it ratified. The NCCHT is competent, in accordance with the law, to study and update legislature pertaining to matters relating to trafficking in humans in order to provide them with the protection they need in accordance with international requirements. The committee also prepares reports about the measures taken by the State and follows their progress; coordinates between the various competent state agencies including ministries, departments, institutions, and authorities with regards to combating trafficking in humans; and spreads institutional and societal awareness of matters related to such crimes.

- **Social Support Center at the Abu Dhabi Police Headquarters:** The Social Support Center was established in 2003. The idea behind establishing the center is based on a number of principles and values, foremost among which are respect for human rights in accordance with the Sharia and the rule of law. In accordance with Article VI of the center's regulations, the center is specialized in handling cases related to domestic violence that do not require filing official reports, cases related to school violence, cases related to children missing from family homes not reported to the police, non-felony simple juvenile delinquency cases, and simple disputes and altercations between neighbors that do not require official reports.

- **The Zayed Charitable Foundation:** A charitable foundation in the Emirate of Abu Dhabi in 1992 that performs charity work inside the State and abroad, especially with regards to participating in establishing and supporting cultural centers, scientific research centers, and public awareness institutions, in addition to building and supporting hospitals, clinics, and health rehabilitation centers, as well as orphanages and assisted living centers. The foundation also participates in providing humanitarian relief to areas affected by natural and social disasters.

- **United Arab Emirates Red Crescent (UAERC):** UAERC was established in 1983. It is a voluntary NGO that aims to perform a humanitarian mission to protect human life, guarantee respect for humanity, and reduce suffering in coordination and cooperation with the competent and concerned authorities inside and outside the State by a variety of means the most important of which are providing medical attention; organizing and executing rescue operations by providing the needed assistance; establishing charitable projects; caring for social cases of widows, the elderly, and persons with special needs; and reuniting dispersed families. Inside the State, the UAERC accommodates persons who are sick, wounded, and displaced from areas affected by disasters, providing them with food, medicine, treatment, and psychological support.

- **Family Development Foundation (FDF):** Established on 10 May 2006 by a presidential decree, FDF focuses on implementing social legislature and making recommendations to develop it to guarantee the rights of women and children, and creating programs to achieve sustainable development for families and women. The FDF, in cooperation with local and federal agencies and specialized NGOs, aims to develop and provide comprehensive care for families in a manner that advances families, women, and children; find mechanisms and methods for providing care for families; coordinating efforts to achieve qualitative support for families and the community; exchange information and expertise; develop and coordinate fields for participatory efforts; adopt the best practical practices; and study and analyze phenomena, problems, and challenges facing families, women, and children now and in the future

- **Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation:** A foundation for charitable and humanitarian work that provides assistance to all who need it in the United Arab Emirates, both in remote and urban areas. The foundation also provides assistance to those who need it around the world. The Foundation is an independent institution enjoying the necessary legal framework to support and achieve its goals.

3 – NGOs and national organizations concerned with human rights

■ **Emirates Human Rights Association (EHRA):** Established in accordance with Federal Law No. (6) of 1974 and its amendments regarding pro bono associations, EHRA aims to spread awareness among individuals and to explain their rights and duties toward the community. It works within the boundaries of law and in cooperation with government agencies to entrench the principle of respecting the rights of the individual, to limit the violations to which he is subjected, and to maintain equality and non-discrimination on the basis of origin, religious and philosophical beliefs, color, gender, and ethnicity among members of the community. EHRA also works to help improve the conditions of detainees and inmates in accordance with international standards and human rights principles, and to help the weak, the unfortunate, and persons with special needs.

■ **General Women Union (GWU):** The GWU was established on 27 August 2008, and includes its founding women's associations (Abu Dhabi Women Association, Dubai Women Association, Sharjah Women Union Association, Ajman Um Al Mo'mineen Women Association, Umm Al Quwain Women Association, and Ras Al Khaimah Women Association). The Union performs a principal role in setting the general policy for women and the plans necessary for advancing women's affairs in all fields, as well as plans and programs that guarantee integration of women in comprehensive development plans and enable them to perform their roles in life without discrimination.

Jurists Association: The association was announced on 25 September 1980. It aims to enhance human rights; affirm liberties and the rule of law; advance jurists professionally, educationally, and socially; and cooperate with Arab and International juristic associations and institutions related to the goals of the association.

■ **UAE Sociological Association:** Announced in 1980, the association aims to spread sociological awareness and culture by all available means with the goal of realizing the highest possible cohesion, stability, and social integration in cooperation with official agencies, and to participate in offering social care and technical expertise to individuals and groups that need such care, especially the disabled, juveniles, and the elderly.

■ **Journalists Association:** The Journalists Association was announced on 30 September 2000. It aims to advance Emirati journalism to truly express the state of the United Arab Emirates and the defender of journalists' rights and interests so as to enable them to perform their roles; to work to entrench the principle of the freedom of the press; to advance the profession; maintain the rights of all members in cases of arbitrary termination, illness, or disability by resorting to the competent agencies; and to cooperate with the competent public and private agencies to advance the profession of journalism and journalistic work.

The Journalists Association participated as a founding member in the Press Emblem Campaign in Geneva, Switzerland, and was selected as a regional headquarters for the Gulf States, the Middle East, and North Africa. In 2004 the association joined the International Federation of Journalists.

The General Department of Human Rights Care (GDHRC), Dubai Police Headquarters: Established on 30 September 1995, the GDHRC is concerned with caring for human rights, accepting complaints submitted by the public about violations of human rights and individual liberties and addressing them, caring for the inmates of correctional and penal facilities and helping their families, and spreading the culture of human rights among all layers of society.

The Dubai Charitable Foundation for Women and Children care: Established in 2007, the foundation aims to provide direct assistance to the victims of violence, including the victims of domestic violence, human trafficking, and child abuse including providing safe houses, training opportunities, and rehabilitation services in accordance with international conventions and in support of human rights protection.

■ **The National Committee to Combat Human Trafficking (NCCHT):** the NCCHT was established in accordance with Federal Law No. (51) of 2006 against Human Trafficking, which updated the State's legislature in this important and vital field. The establishment of the NCCHT is a demonstration of

State has also sought to enhance and support all its regional activities and programs in a manner that strengthens and supports Arab action.

Additionally, the United Arab Emirates is a founding member in the Gulf Cooperation Council (GCC), and has participated, since the birth of the council in Abu-Dhabi on 25 May 1981, in deepening the ties between the member states, in integrating with them in a multitude of fields, and in coordinating positions and foreign and economic policies.

In the framework of its absolute support for the activities of organizations of the United Nations, the State signed a cooperation agreement with the United Nations Children's Fund (UNICEF) in 2005 as part of a program that seeks to monitor and socially and psychologically rehabilitate the child camel jockeys and to repatriate them and reintegrate them with their communities. The State has allocated 30 million dollars to providing programs to care for the children in their home countries, and is still carefully following the real world accomplishments of these programs with the countries of concern and UNICEF.

A cooperation agreement was also signed with UNICEF on the global campaign against HIV AIDS, which aims to prevent the spread of the disease.

In the framework of cooperation with the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), and in support of the United Nations Global Initiative to Fight Human Trafficking, the State gave 15 million dollars to support the efforts of the United Nations Office in fighting and preventing human trafficking and organizing training courses for the technical team and those supervising the enforcement of the law. The State also provides support to the United Nations Voluntary Fund on Contemporary Forms of Slavery.

The State also cooperated with the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) by organizing a number of programs such as the National Strategy for the Advancement of Women in the United Arab Emirates, and the Project to Enhance the Performance of Women in Parliament.

health from all environmentally harmful activities and actions.

■ **Federal Law No. (29) of 2006 on the Rights of Persons with Special Needs:**

The law seeks to protect the rights of persons with special needs and to provide them with all services within the limits of their abilities and capabilities. The State guarantees this class equality with other members of society with regards to legislation and economic and social development programs. The State takes the measures necessary to prevent discrimination against them on the basis that they are persons with special needs.

2-3 International agreement guarantees:

From its establishment, the United Arab Emirates has sought to include in its Constitution and laws the basic principles of human rights set in the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights. It has also worked to gain membership in and to ratify international agreements on basic human rights as a participant in enhancing the international community's concepts of human rights. It joined the International Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination in 1974, the Convention on the Rights of the Child in 1997, the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women in 2004, and the Convention against Corruption in 2006, as well as the Geneva Conventions for international law for humanitarian concerns.

The State also signed the Rome Statute of the International Criminal Court and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities, including its optional protocol. Additionally, it ratified nine International Labor Organization agreements on working hours, forced labor, work inspections, nocturnal work (women), equal pay, minimum age, and the worst forms of child labor.

The State also bolstered its regional cooperation in this field and ratified the Arab Charter on Human Rights adopted at the Tunis Summit of 2004. Additionally, it ratified two Arab Labor Organization agreements.

The State is currently working to complete the constitutional amendments necessary to join the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, especially Women and Children supplementing the Convention against Transnational Organized Crime.

The State is also considering joining the Optional Protocols to the Convention on the Rights of the Child on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography and on the Involvement of Children in Armed Conflict.

2-4 International cooperation with international and regional organizations:

Since joining the United Nations on the 9th of December 1971, the United Arab Emirates has been working to support the organization's international activities in support of the Charter of the United Nations and international laws and conventions, and out of belief that the United Nations represents the best mechanism to enhance international relations and achieve sustainable development.

The State has also worked to support its membership in specialized United Nations organizations such as the World Health Organization (WHO); the International Labor Organization (ILO); the Food and Agriculture Organization (FAO); the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO); and the United Nations Children's Fund (UNICEF), and to advance its cooperation with the International Civil Aviation Organization (ICAO) and the World Intellectual Property Organization, as well as the World Bank and the International Monetary Fund (IMF).

The United Arab Emirates has cooperation agreements with more than 28 of the United Nations' international organizations, which are conducting more than 80 consulting and technical tasks in the State for a number of ministries, institutions, and federal and local departments.

In addition, the State, a member of the Organization of the Islamic Conference, works to support the organization to enable it to perform its role in advancing Islamic action in a manner beneficial to Islamic countries.

Since its admission to the League of Arab States and its specialized institutions and organizations, the

the newest and most flexible standards in the field of personal affairs. The law applies to all citizens of the United Arab Emirates so long as the non-Muslims among them do not have rules specific to their sects and religions, and applies to non-citizens so long as they does not insist on applying their law.

■ **Federal Law No. (9) of 1976 on Delinquent and Vagrant Juveniles:**

In accordance with international standards, Federal Law No. (9) of 1976 on Delinquent and Vagrant Juveniles regulates the management of criminal justice for juveniles, based on the need of juveniles to fair and humane treatment during the procedures of legal pursuit, questioning, and trial, which themselves are based upon measures that do not limit freedom. According to this law, a juvenile is a person who is not older than eighteen years of age. The law prohibits punishing juveniles with imprisonment, death, or financial penalties. In addition, repeat offense rules do not apply to juveniles. In 2003, specialized departments and offices of the Public Prosecutor were established to handle juvenile cases.

■ **Federal Law No. (15) of 1980 on Printed Matters and Publication:**

The rules of the Federal Law of Printed Matters and Publication regulate and guarantee the freedom of the press. The law enforces restrictions against the use of the Minister's administrative authority to prevent him from abusing them by confiscating the constitutionally-guaranteed freedom of expression. The law recognizes the right of the press to publish what it sees fit.

■ **Federal Law No. (15) of 1993 on Regulating Human Organ Transplants:**

Federal Law No. (15) of 1993 on Regulating Human Organ Transplantation regulates the procedures to remove human organs from the body of a living or dead person and transplanting them in the body of another person, and the conditions and restrictions for donating human organs. Among the most important provisions are the items in Article VII, which prevent purchasing and selling human organs by any method whatsoever, or the receipt of any material compensation for them. Article X of this law sets deterrent penalties for violating its rules: imprisonment and a fine not to exceed 30 thousand dirhams or imprisonment for three years.

■ **Federal Law No. (2) of 2008 on Pro Bono Associations and Institutions:**

In the framework of organizing NGOs and pro bono institutions, the State promulgated this law that determines the rules for establishing and managing associations, the competencies of their general assemblies, and the terms and conditions, duties, and rights of membership. It also requires them to keep records and books with regards to revenue and expenditures, which are required to be backed with documents.

■ **Federal Law No. (2) of 2001 on Social Security:**

This law was promulgated to achieve and guarantee the basic requirements for a dignified life. The law regulates social assistance and the classes deserving of such assistance and cases of urgent humanitarian aid in disasters and catastrophes.

■ **Federal Law No. (7) of 1999 on Pensions and Social Security:**

This law renders it mandatory for public and private sector employers to participate in the General Authority for Pensions and Social Security to insure citizens employed in the two sectors, defined by the law as "the insured." Thus, the law created the umbrella that guarantees for the insured of the deserving among their families a dignified living in the event that employment ends for one of the reasons set by law, most importantly death, disability, unsuitability for service for health reasons, and reaching retirement age.

■ **Federal Law No. (24) of 1999 on Environmental Protection and Development:**

This law essentially serves to protect the environment and maintain its quality and natural balance, combat the various forms of pollution, prevent any damages or adverse effects resulting from the various development plans and programs, and to protect the community and human and other living beings'

without a legal text; the accused is innocent until proven guilty; penalty is personal; criminalization of acts related to the abuse of status and authority; not arresting, beating, or searching individuals in conditions other than those determined by law; prohibition of use of force or threats against an individual to force a confession; prohibition of insulting revealed religions; and all actions against human life, physical safety, and dignity.

■ **Penal Procedure Law No. (35) of 1992, amended by Federal Law No. (29) of 2005:**

This law determines the procedures that the courts must follow when handling criminal lawsuits to ensure that the accused receives a fair trial; it guarantees the accused the right to defend himself in person or through an attorney during the course of questioning, during the investigation, or during trial. The law also sets the procedures that permit the accused to appeal sentences before courts of various levels.

■ **Federal Law No. (43) of 1992 on Penal Correctional Facilities:**

Federal legislature regulates penal facilities with regards to individual punishment and inmate emplacement and classification. It guarantees prisoners health care, social care, education, and correction. It also regulates inmate release and rehabilitation. The most important rules in this law deal with inmate rights and protection and the rights of members of the Office of the Public Prosecutor to enter penal and correctional facilities at any time in order to verify the proper enforcement of laws and regulations. Every inmate has the right to meet the member of the Office of the Public Prosecutor during his presence at the facility and to present complaints to him. In addition, every inmate has the right to submit a complaint to the Minister of Interior, the Public Prosecutor, or the manager of the competent department or facility. The law also affirms the right of diplomats and public interest associations concerned with human rights to visit prisons and to review the inmates' conditions with the written permission of the competent Office of the General Prosecutor.

■ **Federal Law No. (8) of 1980 on Regulation of Labor Relations:**

The labor law includes a number of principles that guarantee the rights of workers, such as equality of employment and profession, wage protection, working hours, vacations, worker safety, health and social care, compensation for work-related injuries and disease, and resolution of work-related individual or group disputes. The law does not discriminate between persons with regards to the right to employment or continued employment for any reason related to race, gender, social group, or creed; all are equal before the law except with regards to job requirements and adherence to the work standards of the organization. The State continues its efforts to improve these laws to assist the competent international organizations. The Ministry of Labor is currently discussing an action plan for the State, in cooperation with the International Labor Organization, to conduct a full review of the State's labor systems and procedures.

■ **Federal Law No. (51) of 2006 on Combating Human Trafficking Crimes:**

The State promulgated Federal Law No. (51) Against Human Trafficking. The United Arab Emirates is at the forefront of regional states which have issued legislation in this regard. This demonstrates the attention that the United Arab Emirates gives to fighting human trafficking crimes and other forms of human exploitation, especially of women and children. Article (1) of the Human Trafficking Law defines human trafficking as: "mobilizing, transporting, dispatching, or receiving persons through the use or threatened use of force or any other forms of coercion, kidnapping, deceit, manipulation, misuse of power, exploitation of others' weaknesses, or giving or receiving financial funds or advantages to win the support of a person having influence over another person with a view to exploiting him. Exploitation includes exploitation for sex, engaging others in prostitution, servitude, forced labor, enslavement, quasi-slavery practices, or detachment of organs.»

■ **Federal Law No. (28) of 2005 on Personal Affairs:**

The United Arab Emirates promulgated Federal Law No. (28) of 2005 on Personal Affairs, which contains

Such matters shall be regulated by welfare and social security legislations.”

■ **Right to education:** Article (17) of the Constitution affirms that “Education shall be a fundamental factor for the progress of society. It shall be compulsory in its primary stage and free of charge at all stages within the Federation. The law shall prescribe the necessary plans for the propagation and promotion of education at the various levels and for the eradication of illiteracy.” The legislature placed the burden of fulfilling this obligation upon the federal State.

■ **Right to health care:** In order to guarantee a healthy society, Article (19) of the Constitution states that: “Medical care and means of prevention and treatment of diseases and epidemics shall be ensured by the community for all citizens. The community shall promote the establishment of public and private hospitals and dispensaries.”

■ **Right to work:** Article (20) of the Constitution states that “Society shall esteem work as a cornerstone of its development. It shall endeavor to ensure that employment is available for citizens and to train them so that they are prepared for it. It shall furnish the appropriate facilities for that by providing legislations protecting the rights of the employees and the interests of the employers in the light of developing international labor legislations.” Article (34) of the Constitution states that “Every citizen shall be free to choose his occupation, trade or profession within the limits of law. Due consideration being given to regulations organizing some of such professions and trades. No person may be subjected to forced labor except in exceptional circumstances provided for by the law and in return for compensation. No person may be enslaved.” The Constitution guarantees the right to take public office; Article (35) states: “Public offices are open to all citizens, on the basis of equality among them in circumstances, and in accordance with law. Public offices are a national service performed by those who fill them. A public officer shall seek, in the performance of the duties of his office, to serve the public good exclusively.”

■ **Freedom of assembly and establishing associations:** Article (33) of the Constitution states that: “Freedom of assembly and establishing associations shall be guaranteed within the limits of law.”

■ **Right to property:** The Constitution guarantees the right of property to serve the interests of the individual and the community simultaneously. Article (21) states that: “Private property shall be protected. Conditions relating thereto shall be laid down by Law. No one shall be deprived of his private property except in circumstances dictated by the public benefit in accordance with the provisions of the Law and on payment of a just compensation.” In confirmation of the right to property, the legislature prohibited general confiscation of property; Article (39) states that “General confiscation of property shall be prohibited. Confiscation of any individual’s possessions as a penalty may not be inflicted except by a court judgment in the circumstances specified by law”.

■ **Right to complain and address the general authorities:** The legislature affirms the guaranteed protection of the rights and liberties in Article (41): “Every person shall have the right to submit complaints to the competent authorities, including the judicial authorities, concerning the abuse or infringement of the rights and freedom stipulated in this Part.”

The tradition of open councils held by the rulers of the emirates and high-ranking officials continues. The Diwans of the rulers and the councils of high-ranking officials are considered a meeting place for citizens and others to discuss and talk about public matters. Rulers often visit citizens in their districts and in their homes to review their conditions. This continues in the State, and is the traditional means that operates in parallel to modern channels of representation and participation.

2-2 Legal guarantees:

In execution of the general principles set in the Constitution, the State has emplaced a number of laws that protect rights and liberties, including:

■ **Federal Penal Code No. (3) of 1987 amended by Federal Law No. (34) of 2005:**

This law contains a number of basic principles that serve to preserve and maintain human rights. These principles include the stipulations that no act shall be considered an offense, nor shall it be punished,

2 – Guarantees for enhancing and protecting human rights:

2-1 Constitutional guarantees:

In line with a number of standards adopted by the international community in the field of human rights, Part III of the Constitution is dedicated to Liberties, Rights, and Public Duties, in which is set forth a number of texts (Articles 25 to 44) that guarantee the protection of these liberties and rights. In addition, Part II of the Constitution includes the “Fundamental Social and Economic Basis of the Federation.” It also includes a number of human rights principles, such as:

■ **The principle of equality:** The Constitution affirms the principle of equality by stating in Article (14): “Equality, social justice, ensuring safety and security and equality of opportunity for all citizens shall be the pillars of the Society. Co-operation and mutual mercy shall be a firm bond between them.” In Article (25), the Constitution affirms that “All persons are equal before the law, without distinction between citizens of the Federation in regard to race, nationality, religious belief or social status.”

■ **Personal liberty:** In Article (26), the Constitution affirms that “Personal liberty is guaranteed to all citizens. No person may be arrested, searched, detained or imprisoned except in accordance with the provisions of law. No person shall be subjected to torture or to degrading treatment.” In affirmation of the human right to security, Article (27) affirms that “Crimes and punishments shall be defined by the law. No penalty shall be imposed for any act of commission or omission committed before the relevant law has been promulgated.” The Constitution then affirms the guarantees and checks of this right by clarifying in Article (28) that “Penalty is personal. An accused shall be presumed innocent until proved guilty in a legal and fair trial. The accused shall have the right to appoint the person who is capable to conduct his defense during the trial. The law shall prescribe the cases in which the presence of a counsel for defense shall be assigned. Physical and moral abuse of an accused person is prohibited.”

■ **Freedom of opinion and guarantee of the means to express it:** In Article (30), the Constitution affirms that “Freedom of opinion and expressing it verbally, in writing or by other means of expression shall be guaranteed within the limits of law.”

■ **Freedom of movement and residence:** Article (29) affirms that “Freedom of movement and residence shall be guaranteed to citizens within the limits of law.”

■ **Freedom of religion:** The constitution affirms the freedom to exercise religious worship in Article (32): “Freedom to exercise religious worship shall be guaranteed in accordance with established customs, provided that it does not conflict with public policy or violate public morals.” The State has permitted the establishment of places of worship for the revealed sects and religions, and has provided land free of charge for the purpose of building houses of worship.

■ **Right to privacy:** This right includes the inviolability of dwellings and the confidentiality of communications. In Article (36) the Constitution affirms that “Dwellings are inviolable and may not be entered without the permission of the residents except within the limits of the law and under the conditions listed by it.” In Article (31), the Constitution affirms that “Freedom of communication by post, telegraph or other means of communication and the secrecy thereof shall be guaranteed in accordance with law.”

■ **Family rights:** The Constitution affirms that the family is the first basis of society; Article (15) states: “The family is the basis of society. It is founded on morality, religion, ethics and patriotism. The law shall guarantee its existence, safeguard and protect it from corruption.”

■ **Right to social care and social security:** Article (16) states: “Society shall be responsible for protecting childhood and motherhood and shall protect minors and others unable to look after themselves for any reason, such as illness or incapacity or old age or forced unemployment. It shall be responsible for assisting them and enabling them to help themselves for their own benefit and that of the community.”

Umm al-Quwain: 4 seats, Fujairah: 4 seats. Drafts of federal laws, including drafts of financial laws, are presented to the Federal National Council before submission to the President of the Federation for ratification. The federal government informs the Federal National Council of international treaties and agreements signed with other states and various international organizations, including an appropriate explanation. The Federal National Council is entitled to discuss any general subject related to the affairs of the Federation and to express its recommendations.

1-5 Federal Judiciary:

Article (94) states that justice is the basis of rule and that, in performing their duties, the judiciary is independent and not subject to any authority other than the law and the conscience of its members.

The federal judiciary system is made up of federal courts of first instance and federal courts of appeals with varied specialties with regards to civil and commercial, criminal, administrative, and Sharia cases. Additionally, there is a Federal Supreme Court consisting of a President and a number of judges appointed by decree issued by the President of the Federation after approval by the Supreme Council.

In addition to the federal judiciary authorities, the United Arab Emirates has local judiciary authorities. Article (104) of the Constitution states: “The local judicial authorities in each emirate shall have jurisdiction in all judicial matters not assigned to the federal judiciary in accordance with the Constitution.” Local judiciary authorities apply the Constitution, as well as federal and local laws not in conflict with the Constitution and federal laws. There are three levels of local judiciary authorities: First Instance, Appeals, and Cassation. The local judicial authorities in each emirate shall have jurisdiction in all judicial matters not assigned to the federal judiciary in accordance with this Constitution. The Constitution also states that the Federation shall have a public prosecutor who shall head the Federal Prosecutor’s Office, which is in charge of prosecution of offenses, as set forth in the Federal Penal Code and the Penal Procedural Law .

The Judicial Coordination Council was formed pursuant to Council of Ministers Decree No. 77/3 of 2007. The Judicial Coordination Council is chaired by the Minister of Justice, with the membership of presidents and directors of federal and local judiciary authorities and the directors of judiciary institutes in the State. The Council coordinates and cooperates with federal and local judicial authorities to exchange expertise, study problems and challenges shared by the two judiciary systems, suggest solutions to them, and work to standardize legal principles and rulings issued in similar cases before the two judiciary systems.

1 – The political system

The United Arab Emirates was established on 2 December 1971 as a federal state comprising seven emirates: Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ajman, Umm al-Quwain, Ras al-Khaimah, and Fujairah. The state is located in the eastern part of the Arabian Peninsula in Asia. It is delimited to the north by the Arabian Gulf, to the West by the State of Qatar and the Kingdom of Saudi Arabia, and to the south by the Sultanate of Oman and the Kingdom of Saudi Arabia, and to the east by the Gulf of Oman.

The Constitution of the United Arab Emirates determines the goals and criteria for the Federation; it explains that the Federation exercises sovereignty over all lands and territorial waters inside the international borders of the member emirates. The member emirates exercise sovereignty over their respective lands and territorial waters in all matters not concerning the Federation in accordance with the constitution. The people of the Federation are a single people, and are part of the Arab Nation. Islam is the official religion of the Federation, and the official language is Arabic.

The constitution states that authority is to be split among federal and local authorities; Article (120) of the Constitution limits federal authorities to legislation and execution, and Article (121) of the Constitution determines the areas that are the exclusive domain of the federal authorities regarding legislation. With the exclusion of these areas, all others are the domain of the member emirates.

In accordance with the Constitution, the federal authorities in the United Arab Emirates are:

1-1 Supreme Council of the Federation

The Supreme Council of the Federation is the highest authority in the State. It comprises the rulers of all emirates of the Federation or their deputies charged with performing their roles in their respective emirates during their absence. Each emirate holds one vote in the council's deliberations. The Supreme Council of the Federation creates the general policy in all matters within the domain of the Federation and reviews all matters pertinent to the accomplishment of the Federation's objectives and the common interests of the member emirates.

1-2 Federal President and Vice President

The Supreme Council of the Federation elects a President and a Vice President of the Federation from among its members. The President of the Federation exercises a number of powers, including: presiding over the Supreme Council and directing its discussions; signing federal laws, decrees, and decisions which the Supreme Council has sanctioned and is promulgating; appointing the Prime Minister of the Federation, the Deputy Prime Minister, and the Ministers, and receiving their resignations and relieving them of office in accordance with a proposal from the Prime Minister of the Federation. The Vice President of the Federation exercises all the powers of the President in the event of his absence for any reason.

1-3 Council of Ministers:

The Council of Ministers of the Federation consists of the Prime Minister, the Deputy Prime Minister, and a number of ministers. The Council of Ministers, in its capacity as the executive authority of the Federation, and under the supreme control of the President of the Federation and the Supreme Council, is responsible for dealing with all domestic and foreign affairs which are within the competence of the Federation according to the Constitution and federal laws. The Council of Ministers assumes, in particular, a number of powers, including: supervising the implementation of the federal government's general domestic and foreign policies; initiating drafts of federal laws and submitting them to the Supreme Council of the Federation; drawing up the annual general budget of the Federation; and supervising the implementation of Federation laws, decrees, decisions and regulations by all the concerned authorities in the Federation, as well as international agreements to which the state is party.

1-4 Federal National Council:

The Federal National Council is composed of 40 members from the member emirates, distributed as follows: Abu Dhabi: 8 seats, Dubai: 8 seats, Sharjah: 6 seats, Ras al-Khaimah: 6 seats, Ajman: 4 seats,

to all parties to express their opinions or to remark upon human rights in the State at the following address: (uae_upr@mfnc.a.gov.ae).

- The committee prepared a booklet that includes the Human Rights Council procedures, the national agenda, and the requirements for preparation of the report.
- The booklet was published in Arabic and English and was distributed to all competent agencies and posted on the website (enclosure 7).
- Emplacing a mechanism for monitoring and implementing the recommendations issued by the Human Rights Council.

INTRODUCTION

This report was prepared in accordance with Article (5/e) of United Nations General Assembly Resolution (251/60) regarding the establishment of a council for human rights, and in accordance with the general guiding principles authorized by the Human Rights Council that reflect the United Arab Emirates' commitment to respect and apply all principles, charters, and agreements related to human rights that maintain human dignity and achieve equality, social justice, and equal opportunities among individuals, as well as provide a better life, a stronger stability, and a higher international standing. This report was created with the participation of national agencies and nongovernmental organizations (NGOs) to present the efforts made by the United Arab Emirates in the field of human rights and the degree to which it abides by national laws and ratified agreements and charters, and to present the actual state of human rights in observance of the mechanism of Universal Periodic Review.

How this report was prepared:

Government agencies, NGOs, and national institutions participated in preparing this report. The committee compiled the information and data provided by all competent entities and, after studying them, included them in the report.

Report creation plan:

In observance of the mechanism for Universal Periodic Review, which is in accordance with the standards and rules for presentations and the objectives and principles determined by the Council for Human Rights, the State emplaced an agenda to prepare a report that reflects primarily the commitment and efforts exerted to fulfill its international obligations by applying the best practices to uplift human rights to wider horizons and to work freely and responsibly in cooperation and expanded partnership with all classes of society and interested parties of concern.

The agenda includes the following:

- Forming a committee headed by the Minister of State for Foreign Affairs, with the membership of the Ministry of Foreign Affairs, the Ministry of State for Federal National Council Affairs, the Ministry of Justice, the Ministry of Labor, the Ministry of Interior, the Ministry of Education, the Ministry of Social Affairs, the Federal National Council, the Women's Union, the Press Association, and the UAE Human Rights Association.
- Presenting the mechanism for Universal Periodic Review to interested competent parties in the executive, legislative, and judiciary branches; governmental and non-governmental organizations; and media organizations active in the field of human rights, with the goal of including them in the preparation of the national report through consultation and collection of opinions, as well as request data and information related to human rights in the State, each according to their specialty.
- The committee studied the data and information related to human rights and included them in the report according to the standards set for that purpose.
- The committee reviewed United Arab Emirates reports previously submitted to the United Nations committees related to human rights agreements to which the state is party, and reviewed the recommendations issued by the committees concerned with the execution of international agreements.
- The committee conducted practical activities through field visits and communicating with local and national human rights entities.
- A number of committee members were selected to attend some of the sessions conducted by the Human Rights Council to discuss other countries' reports in order to familiarize them with the procedures followed during interactive discussions in the council.
- Organizing workshops for interested agencies to provide opportunities for all to present their points of view and remarks on the information and data in the report.
- Creation of a website (www.mfnca.gov.ae) that includes information about the Universal Periodic Review and other information related to preparing the national report in order to provide the opportunity

Table of Contents

Introduction	2
How this report was prepared	2
Report creation plan	2
1 – The political system	4
1-1 Supreme Council of the Federation	4
1-2 Federal President and Vice President	4
1-3 Council of Ministers	4
1-4 Federal National Council	4
2 – Guarantees for enhancing and protecting human rights	6
2-1 Constitutional guarantees	6
2-2 Legal guarantees	7
2-3 International agreement guarantees	10
2-4 International cooperation with regional and international organizations	10
3 – NGOs and national organizations concerned with human rights	12
4 – Efforts of the United Arab Emirates to enhance and protect human rights	14
4-1 Enhancing political participation	14
4-2 Women	14
4-3 The police and human rights	16
4-4 The media	16
4-5 Imported labor	16
4-6 Combating human trafficking	18
4-5 Imported labor	20
5 – Accomplishment and best practices	19
5-1 Education	19
5-2 Health care	19
5-3 Social care	20
5-4 Housing	21
5-5 Remote areas development projects	21
5-6 The Marriage Fund	22
5-7 Spreading the human rights culture	22
Conclusion	23
List of enclosures	24
